الأخبار
al-akhbar

الخميس 20 آب 2026
العدد 5854 السنة العشرون
Jeudi 20 Août 2026 nº 5854 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

الحدث 10

خطّ جنوب تدمر
إسرائيل توسّع حدود الهيمنة

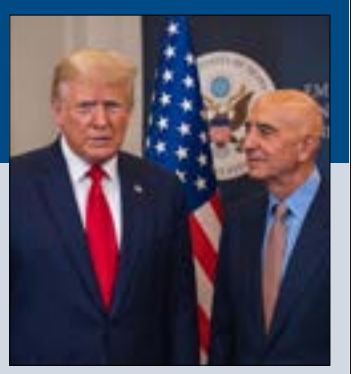

ترامب... البزنس مع الصواريخ 2

مفاوضات سرية لإقناع إيران باستثمارات تفوق الـ500 مليار دولار
عقود لـ174 شركة أميركية بـ300 مليار دولار في سوريا والعراق

عودة «الصقورية» الإماراتية

لكسر الجرّة مع إيران

8

(أ ف ب)

قضية اليوم

قبل مدة، ابتعد رون ديرمر عن المشهد السياسي الرسمي في كيان العدو. بعدما شغل لنحو ربع قرن منصب المستشار الاول لبنيامين نتنياهو. وتنقّل في مهام كثيرة. لكن الهدف المعني به كان محصوراً بإدارة العلاقة مع الإدارة الاميركية ومع السياسيين والنافذين في الولايات المتحدة. ونتنياهو الذي عاش لسنوات طويلة في اميركا، يعرف اهمية ان يكون المعني بملف العلاقات معها، عارفاً بعناصر الشخصية الاميركية. ولذلك كان اختيار ديرمر كونه مولود في ميامي بولاية فلوريدا، وهاجر الى إسرائيل بعمر السادسة والعشرين، قبل ان يبدأ مطلع الالفية الثالثة، مشواره مع نتيناهو. متدرجاً من مستشار يكتب الخطب، الى ملحق اقتصادي في سفارة الكيان في اميركا، قبل ان يعين سفيراً في اميركا حيث تولى إدارة العلاقات الاكثر حساسية مع إدارة الرئيس السابق باراك اوباما. وهو كان على تواصل كبير مع فريق الرئيس الاميركي الحالي دونالد ترامب خلال حملة ولايته الاولى. وظل على علاقة جيدة معه حتى عودته إلى البيت الابيض. وكان شريكاً كاملاً في أكبر حملة ضد الاتفاق النووي الإيراني – الاميركي وادى دوراً بارزاً في إقناع ترامب بالتخلي عنه. بعدما قاد معركة ضد إدارة اوباما، نجح خلالها في تمرير زيارة نتنياهو وخطابه الشهير في الكونغرس دون علم إدارة اوباما. وقد ادى ديرمر دوراً مركزياً في إقناع ترامب (بالتعاون مع ممولين كبار من يهود اميركا) بنقل السفارة إلى القدس، والانسحاب من الاتفاق النووي، والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان. لماذا الحديث عن ديرمر؟ المسالة هنا تتعلق، بنظام عمل دبلوماسي – امني – سياسي حول عناوين استراتيجية. وهو ما قام به الرجل مع الرئيس ترامب. وبعد تركه منصبه كوزير في حكومة نتنياهو نهاية العام الماضي، عقد في اذار من هذا العام، لقاءات مع افراد من يهود نيويورك. واجاب عن اسئلة الحاضرين، حول كيفية نجاحه في الدخول إلى عقل ترامب. فقدم عرضاً لاستراتيجيته القائمة على «لعبة الفولف». وهي نظرية تقول إنه يجب التحدث مع ترامب «بلغته المفضلة واستخدام مصطلحات لعبة الفولف إلى جانب أدوات التطوير العقاري». وقال ديرمر إن ترامب لا يملك وقتاً طويلاً للاجتماعات. هو لا يحب إلا اللقاءات السريعة. ولذلك فإن الهمس في اذنه في أثناء لعبه الفولف، وعلى ارض الملاعب له اثره الكبير عليه. فكيف إذا تم استخدام مصطلحات اللعبة في شرح موقف سياسي. مثل كيفية حديث ديرمر مع ترامب عن «صفقة القرن». وقوله إنه حاول شرح كل حال بحالها. فقال إن الاتفاق مع الإمارات العربية سهل. هو مثل ضربة الخمسة اقدام. وهي سهلة وقصيرة. بينما الاتفاق مع السعودية يحتاج إلى ضربة بعيدة لكنها تحتاج إلى مهارة ووقت حتى تنجح. لكن قطع الطريق على اي تصور لقيام دولة فلسطينية بان قال لترامب إنها مهمة شبه مستحيلة. كان تحاول إدخال الكرة في حفرة بضربة واحدة لكن بعد ان تخترق جداراً حديدياً. الامر نفسه، يتعلق بعالم العقارات. ويبدو ان شغف ترامب بملاعب الفولف، هو ما قاد عدداً كبيراً من مستشاريه إلى عقله وقلبه. خصوصاً اولئك الذين وقفوا إلى جانبه في ايام الشدة، او اتقوا صفقات ناجحة معه، مثل ستيف ويتكوف وتوم برّاك. علماً ان اولاد ترامب، تمّت تربيتهم في منزل لا يتحدث سوى عن الصفقات. ولكن الاهم، هو ان ما تربوا عليه، يقول إن عليهم استغلال أي فرصة. وأي شخص في العالم من أجل الفوز بالصفقات، والّا ينظروا إلى اي ازمة على انها مصدر خطر بقدر ما يمكن أن تكون مصدر فرص تجارية كبيرة. الفكرة، أن ترامب لا يعمل عقله خارج منطق الصفقات. لكن مشكلته في إدارة الملفات الكبرى ناجمة اساساً عن اعتقاده بان الاخر، اي آخر، يحتاجه من اجل الصفقة ولو بالقوة!

البزنس مع الصواريخ

إبراهيم الأمين

خلال إحدى جولات الحوار التي كانت تجري بوساطة قطرية بين إيران والولايات المتحدة، كان مقترح باكستاني لـ«مسودة مذكرة التفاهم»، لكن لفت انتباه أحد المراجع الدبلوماسية المواكبة، وجود شخصيات أميركية لا علاقة لها مباشرة بالملف، وكان من الحاضرين، توم برّاك، السفير الأميركي في تركيا والموفد الخاص إلى سوريا، والذي جرى تعيينه لاحقاً موفداً خاصاً إلى العراق بعد إقالة الموفد السابق مارك صوايا (رجل أعمال من أصل عراقي، تعرف أيضاً على ترامب في نادي «مارالاغو» للغولف، قبل أن يتبرع لحملة ترامب الانتخابية، ويؤدي دوراً خاصاً في معركة الفوز بأصوات ولاية ميشيغن)، وقد رد له ترامب «الجميل» بأن عينه موفداً في بلده الأصلي العراق، تماماً كما فعل مع ميشال عيسى في لبنان. لكن صوابا، اشتهر بعمليات نصب واحتيال، وتورط في صفقات وتلقى الرشاوي من سياسيين عراقيين، وبعدما افتضح أمره، طرده ترامب وأوكل المهمة إلى برّاك. وبحسب المرجع الدبلوماسي نفسه، فإن برّاك لم يكن مشاركاً في المحادثات السياسية، ولو أنه يعتبر من حلقة «الأربعة» الذين يتولون متابعة ملفات المنطقة، (تضم ترامب ووزير الخارجية ماركو روبيو والمستشار ستيف ويتكوف وبرّاك نفسه). لكن برّاك، كان يقود محادثات جانبية، تركز على استكشاف إمكانية التوصل مع إيران إلى صفقات تجارية كبيرة، تتركز تحديداً في عالم الطاقة إلى جانب ملفات تجارية. وتبين أن ممثلين عن شركتي «شيفرون» و«إكسون موبيل» المتخصصتين في عالم النفط والغاز وُجدوا في الدوحة أيضاً. كما أشير إلى أن شركة «بيوينغ»، حضرت عن بعد، على اعتبار أنها كانت قد أعدت يوم توقيع الاتفاق النووي مع إدارة أوباما، مشروع عقد لتزويد إيران بأسطول حديث من الطائرات المدنية مع قطع الغيار، وأن يتم تمويل المشروع من الأموال الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة الأميركية. وهي تعتقد أن الفرصة متاحة الآن لتحقيق الهدف نفسه.

في ذلك الوقت، جرى الحديث عن تصور حمله الجانب الأميركي، وكان ترامب يحث فريقه على انتزاع موافقة إيرانية على توقيع اتفاق سياسي - عسكري، لكن عقل ترامب كان يركز على اتفاق يتيح للشركات الأميركية تولي تطوير وإدارة حقول النفط والغاز في إيران، على غرار ما حصل في فنزويلا، وبعدها بدأ المفاوضون الأميركيون يلقون بالأرقام الكبيرة على الطاولة، وصولاً إلى الحديث عن استثمارات تصل قيمتها إلى نحو 500 مليار دولار.

500
مليار دولار
قيمة استثمارات تقوم بها شركات نفط وغاز أميركية، كانت معروضة في مفاوضات سرية قادها توم برّاك وهدفت إلى إقناع الإيرانيين بمشروع تعاون كبير ربطاً باتفاق وقف الحرب ورفع العقوبات وإقامة علاقات طبيعية

عصفوران باليد

ومع التعثر الواضح في مسار التفاهم الإيراني – الأميركي، لمس برّاك نفسه صعوبة التوصل إلى اتفاقات تجارية كبيرة، وعاد ليقول لاحقاً أمام دبلوماسيين في تركيا، إنه لا يتوقع نجاح مذكرة التفاهم، وإن إيران تريد أكثر مما حصلت عليه، وإن الوضع لا يسمح لترامب بالموافقة، خصوصاً أن الإيرانيين لم يقدّموا إشارات إيجابية بشأن التعاون التجاري مع الشركات الأميركية. ولذلك، فإن برّاك، عاد ليركز جهوده على الساحات التي يعتقد أن نفوذه فيها أكثر وضوحاً واستقراراً وتحديداً في تركيا والعراق وسوريا.

وبحسب «رؤية فرقة ترامب»، فإن التسوية التي حصلت في العراق وأتى بموجبها علي الزيدي رئيساً للحكومة بموافقة حلفاء إيران، من شأنها أن تفتح الأبواب أمام علاقة من نوع مختلف مع هذا البلد، وقد سارع برّاك إلى طرح مشاريع صفقات كبيرة الآن، خشية تبدل الظروف لاحقاً. علماً أنه يعرف بأن أي صفقة تحتاج إلى استقرار سياسي وأمني، وهو السبب الرئيسي الذي يقف خلف دعمه الكامل لحكومة أحمد الشرع في سوريا، ولعلاقاته القوية جداً مع الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، وربما يفسر موقفه هذا، جانباً من علاقته المتوترة دائماً مع إسرائيل.

وبحسب المرجع الدبلوماسي، فإن برّاك أدار بسرية كبيرة، مفاوضات بين ممثلين عن كبريات الشركات الأميركية وبين الحكومتين السورية والعراقية، وقد نجح في توقيع اتفاقات بالأحرف الأولى، بينما تستمر المحادثات لمزيد من الصفقات. ويجري الحديث – بحسب المرجع – عن صفقات تصل إلى أكثر من 200 مليار دولار في العراق ونحو 125 مليار دولار في سوريا. وبرّاك يعتبر أن التمويل في سوريا سيأتي من دول الخليج، وأن ترامب سيهتم بالأمر، بينما يؤدي تطوير إنتاج النفط في العراق إلى توفير التمويل المطلوب خلال خمس سنوات. ولضمان تدفق النفط العراقي، فإن أول صفقة أنجزها برّاك مع رئيس وزراء العراق علي الزيدي بعد زيارته إلى واشنطن، ومع الرئيس السوري ومشاركة تركيا، هي مشروع الأنابيب الناقلة للنفط العراقي عبر البر إلى شاطئ المتوسط، وذلك تفادياً لأي أزمة بعد ما حصل في مضيق هرمز.

وبحسب الأوساط النافذة في القطاع التجاري، فإن برّاك يعمل مباشرة مع «الفريق العائلي» للرئيس الأميركي، والذي يضم أولاده «دونالد ترامب الابن» (المسؤول عن إدارة أعمال الأب) و«إريك ترامب» الذي يدير العمليات اليومية والمشاريع العقارية الضخمة حول العالم، و«بارون ترامب» الذي دخل حديثاً على عالم الأعمال. وهناك أيضاً صهره جاريد كوشنير.

وبحسب تقرير (غير مصنف، لكنه محدود التداول)، فإن النقاش التفصيلي يركز على سبل إنهاء المتطلبات الإدارية والقانونية لإزالة كل متعلقات العقوبات على سوريا. والعمل على تسريع إزالة القيود المتبقية قبل منتصف أيلول المقبل. بحيث يكون متاحاً لأي شركة أميركية العمل الآن بحرّية في سوريا.

لبنانيون في قلب «الصفقات الكبرى»

وبحسب التقرير إياه، فإن القطاعات والشركات المستفيدة من «عصر الصفقات الكبرى» تشير إلى استحواذ شركة «كونوكو فيليبس» على حوالي 40 بالمئة من أعمال حقل كركوك النفطي الذي تديره شركة «بي بي» (تقدر احتياطياته بنحو 3,4 مليار برميل من النفط) كما عقدت شركة «شيفرون» اتفاقيات للعمل في حقول غرب القرنة 2، والناصرية، وبلد، إضافة إلى استثمار لإعادة تشغيل خط أنابيب كركوك - بنياس المتجه إلى البحر الأبيض المتوسط، والذي ظلّ متوقفاً لمدة طويلة. وإطلاق ورشة بناء خط الأنابيب. ويبدو أن هناك شركة لبنانية تعمل كواجهة، يديرها رجل الأعمال اللبناني زياد غندور الذي يعيش في الولايات المتحدة الأميركية. كما وقعت شركة «هالبيرتون» على عقد إدارة لخمس سنوات لإدارة حقلي بن عمر وسندباد جنوب العراق. والشركة التي كان نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني يملك حصة كبيرة فيها، وقد استفادت من نتائج غزو العراق في العام 2003، وتبين أن غالبية الأسهم العائدة إلى عائلة تشيني قد بيعت في سوق الأسهم، وتبين أن المشتري هو مجموعة تعود ملكيتها وإدارتها إلى أولاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

من جهتها فازت شركة «إتش كيه إن إنرجي» بصفقة تطوير حقل حمرين النفطي. بينما تستمر المفاوضات مع «إكسون موبيل» بشأن حقل مجنون الذي يقع في شرق قضاء القرنة في الشمال الشرقي لمحافظة البصرة.

وبحسب التقرير نفسه، فإن هناك لائحة طويلة بالشركات الأميركية العاملة في كل القطاعات، والتي أطلق الرئيس ترامب عبر موفده برّاك، برنامج عمل على توسيع نطاق عملها، وتوفير عقود لها في كل من سوريا والعراق، وقد عرض الأميركيون برنامجاً يشمل كل القطاعات دون استثناء. وبحسب التقرير نفسه، تم اختيار 174 من كبريات الشركات الأميركية العاملة في كل القطاعات مثل: الطاقة والنفط (31 شركة)، البنية التحتية والهندسة والإنشاءات (17 شركة)، الدفاع والأمن (27 شركة)، التكنولوجيا والاتصالات (34 شركة)، الرعاية الصحية والأدوية (15 شركة)، التمويل والمدفوعات (11 شركة)، العلامات التجارية الاستهلاكية والتجزئة والامتيازات (26 شركة)، الاستشارات (4 شركات)، التعليم والتنمية والمنظمات غير الحكومية (9 شركات).

من يحمي هذه الصفقات وأعمالها؟

صحيح أن النقاش محتدم حول مسار المواجهة القائمة بين الولايات المتحدة وإيران، ويبقى العالم مضطراً لأن ينتظر تغريدات وتصريحات مجنون العالم، لكن تقلباته، وتردده في شن الحرب الكبرى كما يصفها، لا يعود إلى تعقل من جانبه، أو حتى من الذين من حوله، بقدر ما أن الأمر مرتبط بنتائج هذه الحرب، فهو لا يضمن انتصاراً بعد خيبة الجولة الأكبر في نهاية شباط الماضي، وهو يخشى خسارة تدفعه إلى دفع أثمان أكبر، لكن الأهم بالنسبة إليه، أنه بات مضطراً، بمعزل عما ستكون عليه الأمور، لأن يعيد النظر في طريقة انتشاره العسكري في المنطقة، خصوصاً وأن الجميع بات يتحدث صراحة عن التدمير شبه التام لكل قواعده العسكرية في دول الخليج والأردن، وعن ضعف خيارات البدائل على ساحل المتوسط أو حراجة التمركز بصورة كاملة في إسرائيل.

لكن ترامب الذي يريد إبقاء جنوده لتعزيز نفوذه، يريدهم أكثر لأجل جباية الأموال من الدول الغنية في المنطقة، سواء عبر إلزامها بتمويل برامج تسلح وحماية، أو من أجل حماية أعمال وصفقات كبرى كالتي يعمل عليها فريقه، سواء في دول الخليج نفسها أو بقية المنطقة.

لذلك، فإن المعطيات حول الجانب الآخر من ملف الصفقات، تشير إلى البحث حول كيفية حماية هذه المشاريع، وإن سؤالاً بسيطاً لم يخرج الجواب عنه بعد: من يحمي خط الأنابيب التي يفترض أن تعبر العراق وتركيا وسوريا. ولذلك فإن الحديث بدأ (همساً) عن احتمال لجوء الولايات المتحدة إلى توقيع عقود مع الحكومتين السورية والعراقية لأجل تشريع نشاط تقوم به شركات أمنية أميركية خاصة يكون لها عقودها مع الحكومة الأميركية ومع الشركات الأميركية من أجل توفير الحماية للمؤسسات الأفراد في كل من سوريا والعراق. مع التركيز على دور لأبرز الشركات الأمنية والعسكرية الأميركية الخاصة التي تعمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل Constellis Group (التي تدمج شركات شهيرة مثل Triple Canopy، Academi، KBR، DynCorp International).

يشار إلى أنه يوجد في العراق تشريعات لتنظيم عمل الشركات الأمنية، وفي سوريا، لم تمنح الحكومة السورية الجديدة أي رخصة لشركة أمنية أجنبية، لكن الرئيس الشرع أصدر قراراً بإنشاء شركة تتبع للقصر الجمهوري باسم «سند» وهي ستكون المسؤولة عن إدارة كل عقود العمل مع الشركات الأمنية الخاصة التي تقدمت بطلب الحصول على تراخيص للعمل في سوريا. وستتولى «سند» توفير العناصر لهذه الشركات، وهي التي تشرف على معسكرات التدريب وتحصيل الأذونات لأجل استيراد الحاجات اللوجستية لهذه الشركات من أسلحة وسيارات مصفحة ومعدات فحص وخلافه.

قائمة الشركات الأميركية الـ174: كل ما يحتاجه العراق وسوريا!

الوارد أدناه، هو أسماء القطاعات كما جرى التباحث حولها في كل من سوريا والعراق، وأسماء الشركات التي أعدتها فرق خاصة في الإدارة الأميركية، لكن بإشراف مباشر من الرئيس ترامب وفريقه الخاص، ومن ضمنه أفراد من عائلته إضافة إلى صهره، وصانع الصفقات توم برّاك.

الطاقة والنفط (31 شركة)، البنية التحتية والهندسة والإنشاءات (17 شركة)، الدفاع والأمن (27 شركة)، التكنولوجيا والاتصالات (34 شركة)، الرعاية الصحية والأدوية (15 شركة)، التمويل والمدفوعات (11 شركة)، العلامات التجارية الاستهلاكية والتجزئة والامتيازات (26 شركة)، الاستشارات (4 شركات)، التعليم والتنمية والمنظمات غير الحكومية (9 شركات).

الطاقة والنفط

Baker Hughes, SLB (Schlumberger), Weatherford International, NOV (National Oilwell Varco), Helmerich & Payne, Hunt Oil, Hunt Energy, EOG Resources, Hess Corporation, Cheniere Energy, Freeport LNG, Excelerate Energy, Argent LNG, Chart Industries, Westinghouse Electric, GE Vernova, Solar Turbines, CTC Global, Steller Energy, Lumina, TI Capital, GIE 22 ,Energy, UGT Renewables Solar, Newmont Corporation, American Completion Tools, Derrick Corporation, MOGAS Industries, Tradequip Services, Arc Energy, Energy Resource Group

البنية التحتية والهندسة والإنشاءات

Bechtel, Fluor Corporation, Jacobs Solutions, Parsons Corporation, KBR, Black & Veatch, Tetra Tech, Hill International, Perini Management Services (Tutor Perini), Louis Berger International, Ted Jacob Engineering Group, AKC Engineers, IMS Engineers, Arkel International, Stirling Logistics, Ellicott Dredges, Guntert and Zimmerman

الدفاع والأمن

Lockheed Martin, Northrop Grumman, L3Harris Technologies, General Dynamics (GDIT), CACI International, Leidos, ManTech International, Booz Allen Hamilton, Amentum (incl. DynCorp/PAE), V2X (Vectrus & Vertex), SOSi, SOC LLC, Constellis, Acuity International, Cover Six, K2 Integrity, Bell Flight, AM General, Colt·s Manufacturing, CQT Weapon Systems, Astrophysics, OSI Systems (Rapiscan), Cavalcade, Defense Solutions Holding, Lincoln Group, All Clear, IDG Security

التكنولوجيا والاتصالات

Microsoft, Google (Alphabet), Amazon (AWS/Kuiper), Apple, IBM, Oracle, Dell Technologies, Hewlett Packard Enterprise, Intel, Cisco Systems, Palo Alto Networks, Fortinet, Salesforce, Uber, Starlink/SpaceX, Nokia, Motorola Solutions, AT&T, Ciena, Infinera, Juniper Networks, NASDAQ, Genesys, Vertiv, Uptime Institute, Commercis, Credence, TrustGrid, Tecore, Telecore, UNIFI, ConnectDist, AIXplain, Prometheus

الرعاية الصحية والأدوية

Abbott Laboratories, AbbVie, Amgen, Baxter International, Eli Lilly, MSD (Merck), Pfizer, Thermo Fisher Scientific, GE HealthCare, Vantive, PharmaJet, Anodyne, Caringcross, AGMS, PocketpatientMD

التمويل والمدفوعات

JPMorgan Chase, Citigroup/Citibank, Visa, Mastercard, Western Union, MoneyGram, Deloitte, Marsh McLennan, Oliver Wyman, AEGIS Hedging, Vitas Group

العلامات التجارية الاستهلاكية والتجزئة والامتيازات

Coca-Cola, PepsiCo, Procter & Gamble, Ford, General Motors, Boeing, Caterpillar, John Deere, Bobcat, Mack Trucks, ACE Hardware, Ashley Furniture, Carrier/Whirlpool, Burger King, KFC, Pizza Hut, Papa Johns, Chili·s, Hardee·s, Johnny Rockets, Cold Stone Creamery, Pinkberry, Fat Burger, US Polo Assn., Hurley, Orkin

الاستشارات

McKinsey & Company, Boston Consulting Group, Booz Allen Hamilton, Oliver Wyman

التعليم والتنمية والمنظمات غير الحكومية

American University of Iraq-Sulaimani, American University in Baghdad, Harvard University, Chemonics International, DAI, International Rescue Committee, Mercy Corps, Save the Children US, Christian and Missionary Alliance

المشهد السياسي

حراك أميركي تحت النار: علي الطاهر اختبار الجولة الثامنة

تدّعي واشنطن أنها تؤدي دور الوسيط بين بيروت وتل أبيب، وأن حراكها الدبلوماسي يهدف إلى احتواء التصعيد وفتح الطريق أمام تسوية سياسية تحول دون انفجار شامل. إلا أن كثافة الاتصالات الأميركية في بيروت تكشف، في المقابل، أن واشنطن لا تدير وساطة محايدة بقدر ما تحاول إدارة مسار تفاوضي معقّد بما ينسجم مع ثوابت الإدارة الأميركية: ربط أي انسحاب إسرائيلي تدريجي ببدء سحب سلاح حزب الله وتفكيك بنيته التحتية، بالتوازي مع إدوارد غبريال. ويبدو المشهد أشبه باستنفار دبلوماسي يسبق الجولة الثامنة من المفاوضات، هدفه جسّ النبض واختبار إمكانات التفاهم، في وقت يتصاعد فيه القصف والعمليات الإسرائيلية جنوباً، وطرح احتمال انتقال العدو إلى عمل عسكري أوسع يبدأ من مرتفعات علي الطاهر، بالتزامن مع مخاوف عيسى، وزيارة وفد «مجموعة العمل الأميركية من أجل لبنان» برئاسة باستنفار دبلوماسي يسبق الجولة الثامنة من المفاوضات، هدفه جسّ النبض واختبار إمكانات التفاهم، في وقت يتصاعد فيه القصف والعمليات الإسرائيلية جنوباً، وطرح احتمال انتقال العدو إلى عمل عسكري أوسع يبدأ من مرتفعات علي الطاهر، بالتزامن مع مخاوف من انفجار إقليمي بين واشنطن وطهران قد يسعى نتنياهو إلى توظيفه لتثبيت مكتسباته وفرض وقائع جديدة.

> **بري أبلغ الأميركيين «معادلته»: وقف الحرب، وانسحاب كامل، وانتشار الجيش اللبناني فوراً جنوب الليطاني**

(علي حشيشو)

في قلب هذا المسار، يقف رئيس مجلس النواب نبيه بري بوصفه المحاور والضامن السياسي الرئيسي، مستفيداً من موقعه التفاوضي وقدرته على تمثيل موقف حزب الله. وقد وضع بري معادلته بوضوح: وقف الحرب، وانسحاب إسرائيل الكامل إلى الحدود الدولية، ثم انتشار الجيش اللبناني فوراً جنوب الليطاني، بحيث يصبح القوة الوحيدة الحاملة للسلاح والممسكة بالأمن في المنطقة. وفي لقائه مع مجموعة العمل الأميركية، أبدى اهتماماً بإنجاح تجربة «المناطق التجريبية»، لكنه ربط نجاحها بقبول إسرائيل بسيطرة الجيش على علي الطاهر، بما يحول دون استمرار العمليات العسكرية وتوسّع الدمار.

لكن هذه المقاربة تصطدم حتى الآن بالسقف الأميركي - الإسرائيلي. فواشنطن تربط وقف العمليات أو أي انسحاب إسرائيلي تدريجي ببدء سحب سلاح حزب الله وتفكيك بنيته التحتية، ليس فقط جنوب الليطاني، بل على نطاق أوسع. وفي هذا السياق، فإن الزيارات والاتصالات الحالية تهدف إلى نقل تقييمات مباشرة إلى واشنطن بشأن إمكان تطبيق التفاهمات المقترحة، بدءاً من حصر السلاح وآليات التحقق، مروراً بالإصلاحات، وصولاً إلى إعادة الإعمار ودعم الجيش، بمعنى آخر، تستطلع واشنطن قبل أن تفاوض، وتقيس الفارق بين ما تقوله الدولة اللبنانية وما تستطيع فعلياً تنفيذه على الأرض.

وفي هذا السياق، تحوّلت علي الطاهر من مجرد نقطة عسكرية إلى عقدة سياسية وتفاوضية. فبعد تعثر الطرح الأميركي القاضي بتسليمها إلى الجيش اللبناني، تصر إسرائيل على تثبيت وقائع ميدانية جديدة قبل الانتقال إلى جولة تفاوضية جديدة، فيما يرفض حزب الله التعامل معها كتفصيل يمكن التخلي عنه تحت الضغط. أما الدولة اللبنانية، فتحاول تقديم انتشار الجيش بوصفه المخرج الأقل كلفة للجميع.

ولا تبدو صيغة «المناطق التجريبية» محسومة بدورها. فثمة أسئلة لا تزال معلقة حول الجهة الدولية التي ستشرف عليها، وآليات التحقق الميداني، وكيفية التعامل مع مخلفات الحرب والمخازن والمواقع العسكرية. وفي مقابل ذلك، تتمسك بيروت بتمديد مظلة «اليونيفيل» لمنع أي فراغ أمني، فيما تبرز إيطالياً كاحد الأطراف المطروحة للمشاركة في آلية التحقق.

ولا ينفصل دعم الجيش عن هذا المسار. فالاجتماع التحضيري لمؤتمر دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي في باريس في 17 أيلول يندرج ضمن الجهد السياسي نفسه، فيما تحمل زيارة الرئيس جوزف عون إلى روما دلالة إضافية، بالنظر إلى الدور الإيطالي المحتمل في آلية التحقق ودعم المؤسسة العسكرية. وقد أعاد عون ربط إعادة الإعمار بانسحاب إسرائيل وانتشار الجيش حتى الحدود، لكن تعزيز قدرات المؤسسة العسكرية لا يحسم وحده معضلة التسلسل، لأنّ السؤال يبقى حول المهمة التي سيؤديها والمناطق التي سينتشر فيها، وما إذا كان انتشاره نتيجة للانسحاب أم شرطاً سابقاً له.

في المقابل، لا يمنح الميدان المفاوضين ترف الانتظار. فاستمرار التفجيرات والعمليات الإسرائيلية في الجنوب، بما فيها ما سُجّل في حولا وطلوسة وكفرتبنيت، إلى جانب القصف والتجريف والأنشطة العسكرية التي وثّقتها «اليونيفيل»، يعني أن المفاوضات تجري تحت ضغط نار مستمر، لا في ظل وقف إطلاق نار مستقر، ويجعل بيروت تقف عند معادلة «الانسحاب أولاً والجيش وحده جنوب الليطاني»، بينما تتمسك واشنطن وتل أبيب بمعادلة «السلاح والتحقق أولاً ثم الانسحاب». وبين المعادلتين تقف علي الطاهر بوصفها الاختبار الذي سيحدد مسار الأسابيع المقبلة.

(الأخبار)

تقرير

موازنات مدرسية بلا براءة ذمة... خلافاً للقانون!

فاتن الحاج

لم تكن براءة الذمة المالية التي تحصل عليها المدارس الخاصة من صندوق تعويضات المعلمين يوماً تفصيلاً هامشياً في ملف الموازنات المدرسية. وهي باتت مع التعديلات الأخيرة على القانون 515/1996، شرطاً صريحاً على هذه المدارس لقبول موازناتها.

ومع ذلك، قبلت وزارة التربية موازنات نحو 200 مدرسة من دون براءة ذمة خلافاً لأحكام القانونين 5 و12 الصادرين في العام 2025، بحسب سؤال وجهه مجلس الإشراف على الصندوق إلى الوزارة، وعبرها إلى رئيس مصلحة التعليم الخاص فيها عماد الأشقر. وبينما كان الصندوق ونقابة المعلمين ينتظران جواباً رسمياً من الوزارة، ظهرت على وسائل الإعلام مواقف لمقربين من الأشقر، تقول إن القانون 515 لا يفرض براءة الذمة شرطاً لإيداع الموازنة وتسجيلها، علماً أن القانونين 5 و12، عدّلا القانون 515. ونصّا على عدم قبول موازنات المدارس الخاصة غير المجانية إلا بعد تقديم براءة ذمة مالية صادرة عن إدارة الصندوق، تثبت تسديد المستحقات المتوجبة على المدرسة.

استدعى ذلك سؤالاً عن كيفية تمرير الموازنات في السنوات السابقة. فبحسب المعطيات المتوافرة، سُجلت موازنات لمدارس من دون بيان عام مصدق من الصندوق يثبت بصورة واضحة وضع المدرسة تجاه الصندوق. وهو ما إذا كان قد حصل فعلاً، فإن مسؤوليته تتحملها المصلحة والصندوق، كلٌّ في نطاق صلاحياته. فالصندوق معني بمتابعة تسجيل المعلمين، وتحديد المتوجبات المستحقة عليهم، وتحصيلها، وإصدار الإفادات المتعلقة بوضع المدارس تجاهه، فيما تتولى المصلحة قبول الموازنات المدرسية.

إلا أن غياب براءة الذمة لا يعني بالضرورة أن جميع هذه المدارس عليها دين مستحق للصندوق. فهناك مدارس حديثة العهد، بدأت عملها في 1 تشرين الأول 2024 أو 1 تشرين الأول 2025، وهي مسجلة لدى الصندوق منذ سنة أو سنتين، ولم يدخل أساتذتها الملاك بعد. وهذه الحال تختلف عن مدرسة لديها أساتذة في الملاك وموجبات مالية مستحقة للصندوق ولم تسددها. فالأستاذ يبدأ، بحسب الآلية المعمول بها، متمرناً لمدة سنتين، ومن ثم إما تنتهي خدمته أو يدخل حكماً في الملاك. ومن تاريخ دخوله الملاك تترتب على المدرسة المتوجبات المالية المتعلقة به تجاه الصندوق.

(هيثم الموسوي)

في المقابل، هناك مدارس تعمل منذ سنوات بموجب موافقات استثنائية من دون استكمالها مسار الترخيص النهائي. وتستند إلى هذا الوضع لتبرير عدم تسجيل معلميها في الصندوق. وسط أسئلة حول عدم معالجة المصلحة لهذا الوضع المستمر في بعض الحالات منذ سنوات، وعمّا إذا كانت متواطئة مع نقابات واتحادات غير شرعية ممثلة لبعض المدارس - الدكاكين. وهذه المدارس لا تندرج ضمن لائحة الـ200 مدرسة، لأن الصندوق لا يعلم أصلاً بوجودها، علماً أن هناك بعض المدارس التي تعمل بموجب موافقات استثنائية وتسجلت في الصندوق.

وهناك مدارس أخرى كانت عليها متوجبات فعلية للصندوق، لكنها لم تسددها قبل الانهيار المالي، وعادت بعده إلى الصندوق لإجراء تسويات وفق الآليات وسعر الصرف المعتمدين في تلك المرحلة. وهنا لا يتعلق السؤال بالتسوية، بل بكيفية إجرائها: ما الأسس التي اعتمدت؟ وما قيمة المتوجبات التي احتُسبت؟ وهل أدت التسوية إلى إبراء ذمتها بصورة كاملة؟ فالمدرسة التي سددت متوجباتها في مواعيدها ليست كالمدرسة التي انتظرت سنوات، ومن ثم عادت لتسوية ديونها بعد انهيار سعر صرف الليرة. وتبرز، في هذ السياق، مسألة العدالة بين المدارس، إضافة إلى كيفية إدارة أموال الصندوق ومدى محافظة الصندوق على حقوق المعلمين.

يذكر أن الصندوق ليس مجرد جهة تصدر براءة الذمة عند طلبها، بل هو الجهة المعنية بمتابعة مستحقات المعلمين وتحصيلها. وعليه، إذا كانت هناك متوجبات لم تُدفع لسنوات، ما الإجراءات التي اتخذها الصندوق لتحصيلها؟ فالحديث عن حماية حقوق المعلمين لا يكتمل بالمطالبة بأن تسدد المدارس ما عليها، بل يفترض أيضاً وجود آلية فعالة لمتابعة المتخلفين عن الدفع واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الأموال المتوجبة.

أما المدارس الـ200 التي أثار قضيتها الصندوق، فالدور المنتظر يجب أن يجيب عن الأسئلة الآتية: ما هو الوضع الفعلي لموازناتها؟ وعلى أي أساس جرى التعامل معها؟ وبما أن القانون يشترط براءة الذمة لقبولها، فما الذي جرى في الحالات التي لم تتوافر فيها هذه البراءة؟

> **قبول موازنات 200 مدرسة خاصة بلا براءة ذمة من صندوق التعويضات**

تقرير

قرار بلا دراسة ولا بدائل... وآلاف العائلات أمام المجهول

إقفال المسالخ حول المطار: أزمة طيور أم طيران أميركي؟

زينب حمود

في 7 آب الجاري، اتخذ مجلس الوزراء، «بشحطة قلم» ومن دون مراجعة أو تقييم لتداعياته «الكارثية»، قراراً بإقفال جميع المسالخ والمزارع الواقعة ضمن شعاع خمسة كيلومترات من حرم مطار بيروت الدولي، ومنع إنشاء مسالخ ومزارع جديدة، بحجة الحفاظ على سلامة الطيران المدني والحؤول دون اصطدام الطيور بالطائرات. وأبلغت وزارة الزراعة أول من أمس أكثر من 15 مسلخاً ومزرعة دواجن وأبقار مرخّصة بضرورة الإقفال ومغادرة المنطقة خلال مهلة شهر. ويعزو المدافعون عن القرار، الذي وصفه أصحاب المسالخ والمزارع المتضررون به «المجحف»، غزو أسراب الطيور محيط المطار واصطدامها بالطائرات إلى أن الأعلاف المستخدمة في المزارع تجذب الطيور، فيما يجزم محافظ جبل لبنان، القاضي محمد مكاوي، بأن «الروائح في محيط المطار سببها المزارع ومياه الصرف الصحي»، مشيراً إلى أنه «أصدر قراراً بإقفال ثلاث مزارع ملاصقة للمطار قبل الحرب الأخيرة، لكن تدخلات من القرار». صحيح أن بعض المسالخ والمزارع قد تؤثّر في حركة الطيران، إلا أن السبب الرئيسي للمشكلة يبدو في مكان آخر تماماً. فـ«بحسب تقرير أعدّته شركة فرنسية متخصصة بعد كشفها على منطقة المطار، لا تتجاوز مساهمة المسالخ والمزارع في الروائح التي تجذب الطيور الـ20%، فيما تعود النسبة الأكبر إلى مطمر الكوستا برافا ومصبّ نهر الغدير»، وفق ما ينقله أمين سر «نقابة اتحاد القصابين وتجار المواشي» ومدير مزرعة «خليفة للدواجن والأبقار» ماجد عيد، مؤكداً أن التزام أصحاب المزارع بتغطية الأعلاف بالشبك يجعل تأثيرها في حركة الطيور «لا يُذكر».

ويتقاطع هذا التقرير مع دراسة أخرى أعدها البروفيسور غسان جرادي، المتخصص في علم الطيور وبيئاتها، عام 2017، استناداً إلى مسح ميداني لمحيط المطار. وتخلص الدراسة إلى أن أبرز المناطق التي تستقطب الطيور خارج نطاق المطار هي مطمر الكوستا برافا ومصبّ نهر الغدير، حيث رُصد نحو 15 نوعاً من الطيور، معظمها من النوارس. وهذه الطيور إما مهاجرة عابرة، أو تقضي فصل الشتاء في لبنان قبل أن تغادره في آذار. ومن بين هذه الأنواع، يبرز النورس الضاحك، أو النورس أسود الرأس، الذي يشكّل خطراً على حركة الطيران، باعتباره الأكثر انتشاراً على طول الشاطئ اللبناني بأعداد تقارب عشرة آلاف طائر.

إذاً، تبدو الحكومة وكأنها تجاهلت الأسباب الحقيقية للأزمة، بين تعقيدات معالجة أزمة مطمر الكوستا برافا، وكلفة الحد من التلوث في نهر الغدير، والتقاعس عن ملاحقة «الكشاشين» في منطقتَي الأوزاعي وطريق المطار، الذين يشكلون بدورهم خطراً على حركة الطيران، لتضع المشكلة في الحلقة الأضعف والأسهل. لكن، ما دامت الحكومة تتهرب من مسؤولياتها وتكتفي بـ«ترقيع» الحلول، فما الذي دفعها أساساً إلى استعراض حلّ لأزمة قديمة؟ «استرضاء لشركات الطيران الأميركية التي ستستأنف رحلاتها المباشرة إلى لبنان تحت شروط أمان صارمة»، يجيب عيد. وهو ما قد يفسر، في رأيه، تجاهل التداعيات الاقتصادية الفادحة للقرار على أكثر من 15 شركة، بعضها أقدم من المطار نفسه، استثمرت ملايين الدولارات بعدما حصلت على تراخيص قانونية للعمل في حرم المطار، فضلاً عن تهديد أكثر من ألفي عائلة بفقدان مصدر رزقها بعد تسريح الموظفين والعاملين في هذه الشركات.

ويستغرب صاحب شركة «هادي تشيكن»، محمد طحان، «كيف يمكن ببساطة إبلاغنا بإقفال المسلخ ومغادرة المنطقة، بعدما أنفقت 10 ملايين دولار على شراء الأرض وبناء المسلخ، ووظّفت 200 عامل، وأنشأت محطة لمعالجة المياه الملوثة بكلفة 200 ألف دولار التزاماً بالشروط الصحية، فضلاً عن التزامنا بالمواصفات العالمية ومعالجة النفايات الصلبة في غرف خاصة ومقفلة». ويسال طحان: «إذا كان وجودنا في هذه المنطقة يشكل أي ضرر، فلماذا منحونا ترخيصاً؟». ويضيف: «لو أخبرونا بذلك من قبل، لأنشأت الشركة في منطقة أخرى أو حتى في بلد آخر».

> **وزير الزراعة: معظم المسالخ والمزارع ملتزم بالمعايير ويعمل ضمن الأطر القانونية**

وإذا كانت الدولة قد خلصت إلى أن وجود المسالخ والمزارع يشكل خطراً فعلياً على السلامة العامة، فأين البديل الذي وفرته لأصحاب هذه المصالح؟ ومن سيعوّضهم عن الخسائر التي ستلحق بهم؟ لا إجابة، طبعاً، عن أي من السؤالين. أما نقل هذه المصالح إلى مناطق أخرى من دون تكبّد خسائر فادحة، فهو «أمر مستحيل»، بحسب طحان، الذي يشرح أن قرار منع إنشاء المسالخ في المنطقة سيجعل بيع المصلحة في موقعها شبه مستحيل، فيما لا يمكن نقل المنشآت والتجهيزات القائمة، و«البدء من الصفر في منطقة أخرى، في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة، ضرب من الجنون».

وإلى جانب التداعيات الاقتصادية، وفي ظل غياب دراسة علمية واضحة وخطة بديلة، تغفل الحكومة المخاطر المباشرة التي قد يرتبها القرار على الأمن الغذائي. فالمسالخ والمزارع في منطقة الشويفات تؤمّن جزءاً أساسياً من حاجات بيروت من اللحوم، فيما تشكل شركات كبرى، مثل «هادي تشيكن» و«وهبة» و«بسول دور» و«حرقوص» وغيرها، جزءاً من شبكة إنتاج محلية تؤمّن نسبة كبيرة من استهلاك اللبنانيين من الدجاج. وتزداد خطورة إقفال هذه المنشآت في ظل احتمال إقفال طرق الجنوب والبقاع نتيجة الظروف الأمنية، ما قد يهدد استمرارية الإمدادات الغذائية ويدفع بالأمن الغذائي إلى دائرة الخطر.

وفي حديث مع «الأخبار»، لا ينفي وزير الزراعة نزار هاني «الدور الأساسي الذي تؤديه المسالخ والمزارع في تزويد السوق المحلية باللحوم البيضاء والحمراء»، لكنه يرى أن «حماية المطار وأمن الملاحة الجوية أولوية، إلى جانب ضمان الأمن الغذائي». ويقسم هاني الإجراءات المتعلقة بسلامة الملاحة الجوية إلى شقين أساسيين: الأول يتعلق بـ«كشاشي» الحمام، إذ «وجهنا كتاباً إلى وزير الداخلية لإصدار تعاميم عبر المحافظين إلى البلديات، تقضي بإزالة أقفاص الحمام ومنع تربية الطيور قرب مسارات الطيران، نظراً إلى ما تسببه من مخاطر على حركة الطائرات والسلامة الجوية».

أما الشق الثاني، فيتعلق بالمسالخ ومزارع الأبقار والدواجن، حيث «تعمل الوزارة على إعداد تقرير تفصيلي بهذا الخصوص خلال الأسبوع الجاري، لتقييم مدى التزام هذه المنشآت بالمواصفات والشروط الصحية». ويلفت هاني إلى أن الزيارات الدورية التي تجريها الوزارة تؤكد أن «عدداً كبيراً من هذه المؤسسات ملتزم بالمعايير ويعمل ضمن الأطر القانونية»، فيما أُقفل عدد منها بهدف تصحيح أوضاعه قبل إعادة فتحه وفق المعايير المطلوبة. كما عقدت الوزارة اجتماعات مع أصحاب هذه المنشآت للحد من مصادر التلوث والروائح التي تسهم في جذب الطيور إلى محيط المطار، وقد أبدى المعنيون تعاوناً لتطبيق معايير بيئية وصحية أكثر صرامة.

لكن المفارقة أن وزارة الزراعة عمّمت على المسالخ والمزارع ضرورة الإقفال خلال شهر، قبل أن تكشف عليها أو تتحقق من مدى مطابقة أوضاعها للمعايير الصحية والبيئية ومعايير سلامة الطيران المدني. و«من هون لآخر الشهر منشوف»، كما قال هاني، في إشارة مبطنة إلى احتمال تراجع حكومي «تكتيكي» عن القرار. وعليه، ينتظر رئيس «تجمع صناعيي الشويفات» جو بستاني، الذي فوجئ بالقرار، نتائج الكشف على المنشآت ومدى استيفائها الشروط الصحية والبيئية ومتطلبات سلامة حركة الطيران، مؤكداً لـ«الأخبار» أنه «على ضوئها نحدد موقفنا». وفيما يتحدث بعض المتضررين عن احتمال اللجوء إلى خطوات تصعيدية، بينها الاعتصامات وإقفال الطرق، يطرح عبد أيضاً احتمال «رفع دعوى قضائية أمام مجلس شورى الدولة ضد القرار الجائر».

مطمر الكوستا برافا ومصبّ نهر الغدير شبيان اساسيان لمشكلة الطيور في المطار (أرشيف)

تقرير

السلطة تعمل على قاعدة «بكرا بيتعودوا»

ارتفاع الأسعار فاحش

(مروان بو حيدر)

زينب بزي

يتعامل وزير الاقتصاد عامر البساط مع ضبط الأسعار انطلاقاً من مقاربة أيديولوجية واضحة، تقوم على الحدّ من تدخل الدولة، وترك السوق تؤدّي دورها. فالتوسع في فرض الأسعار والقيود، بحسب هذه المقاربة، ينتج تشوّهات تصعب معالجتها مثل تخزين السلع وحجبها والتهريب... لذلك، يفضّل البساط التركيز على الرقابة وملاحقة المخالفات. لكن في لبنان، المشكلة تبدأ في هذه الحلقة تحديداً؛ الدولة تراهن على المنافسة في أسواق لا تتوافر فيها شروط المنافسة، وحين تقرّر التدخل، لا تملك دائماً القدرة على فرض تدخّلها. فتصدر تسعيرات لا يلتزم بها أحد، وتنظم محاضر المخالفة من دون أن تكون لديها قوّة الردع، وتبدأ الملاحقة فتصير الحاجة ماسة إلى قضاء وأجهزة أمنية وبلديات بلا نتائج فعّالة. وبين سلطة تمانع التدخّل، وسلطة لا تستطيع أن تفرض تدخلها حين تقرّره، يدفع المستهلك الثمن دائماً. نظرياً، المقاربة الوزارة أساس اقتصادي معروف. ففي السوق التنافسية، تترك الأسعار للتوازن بين العرض والطلب وتلعب المنافسة دورها في منع التجّار والموردين من فرض الأسعار ورفعها بشكل فاحش. يرفع أحدهم السعر، فيذهب المستهلك إلى غيره. لكن ماذا لو لم يكن هناك «غيره» أصلاً؟ أو ماذا لو كانوا يعملون ضمن نظام احتكار الجماعات؟ هذا هو واقع قطاعات أساسية في لبنان، حيث تتركّز بعض الأسواق لدى عدد محدود من اللاعبين، وتتداخل المصالح الاقتصادية مع الحمايات السياسية والمحلية، فيما لا يملك المستهلك دائماً ترف الانتقال من مزوّد إلى آخر. وبالتالي، قبل ترك السوق «تضبط نفسها»، يفترض السؤال أولاً: أي سوق؟ وأي منافسة؟

لا يأتي هذا النقاش فيما الأسعار مستقرّة. فقد سجّل مؤشر جمعية المستهلك في النصف الأول من عام 2026 ارتفاعاً حادّاً بلغ 19,05%. هذا المؤشر يشمل 140 سلعة وخدمة أساسية لا يستغني عنها أي منزل. وبالتأكيد، هناك أسعار يمكن إيجاد مبرّر لرفعها، مثل الزيادات التي طرأت على أكلاف الاستيراد والطاقة والشحن، لكن من يتحقق من أن سعر المبيع لا يتضمن أرباحاً فاحشة؟ ومن يمنع تحوّل كل ارتفاع في الكلفة إلى فرصة لزيادة أكبر في هامش الربح؟ ترك الأسعار للسوق يفترض، ببساطة، وجود منافسة بين التجّار على خفضها. أما عندما يتركز الاستيراد أو التوزيع لدى عدد محدود من الجهات ضمن سوق صغيرة نسبياً، أو يصعب دخول منافسين جدد، تتعطل آلية العرض والطلب ولا تعود كافية لكبح الطمع التجاري، بل يصبح الأمر أكثر تعقيداً حين تقف خلف بعض أصحاب المصالح القوّة الاقتصادية إلى جانب النفوذ السياسي أو النفوذ المحلي.

المولدات الخاصة تختصر الحكاية كلها. لا يختار المشترك، في معظم المناطق، بين خمسة أصحاب مولدات يتنافسون على تقديم السعر الأفضل. هناك صاحب مولد يغطي منطقة محددة، والمواطن يحتاج إلى الكهرباء، فيما كهرباء الدولة لا تشكل بديلاً فعلياً. أي إن المستهلك الذي يفترض أن «يعاقب» السعر المرتفع بالانتقال إلى المنافس لا يملك هذه الأداة أصلاً. واللافت أن الدولة تتدخل هنا بالفعل عبر إصدار تسعيرة شهرية للمولدات، لكنها سرعان ما تصطدم بالسؤال الأصعب: من يلتزم بها؟ والجواب: «قلّة قليلة، إن وجدت».

> قبل ترك السوق تضبط نفسها، يفترض السؤال: أي سوق؟ وأي منافسة؟

وزارة الاقتصاد تستطيع الكشف وتنظيم المحضر، لكن الإجراءات الأشدّ تحتاج إلى القضاء والأجهزة الأمنية والبلديات. الغرامة قد لا تكون رادعة، والملاحقة قد تطول، وإذا دخلت الحماية السياسية أو المحلية على الخطّ، تتحول مخالفة التسعيرة، إلى معركة عنوانها «البقاء للأقوى». وما حصل في زمن ليس ببعيد في ساقية الجنزير يعكس هذه المعضلة بوضوح. فبمجرد أن وصل الإجراء إلى صاحب أحد المولدات، خرج النقاش من حدود المخالفة والتسعيرة، وتحوّل في لحظات إلى قضية ذات بعد طائفي وسياسي. وهنا تحديداً يظهر سقف الرقابة الممنوع تجاوزه في كثير من الأحيان بحجّة «حماية للسلم الأهلي».

في المقابل، قدّمت طرابلس نموذجاً آخر في الأيام الأخيرة. بحسب مدير عام وزارة الاقتصاد محمد أبو حيدر، صودرت أكثر من عشرة مولدات وسُلمت إلى البلدية بناءً على إشارة النائب العام الاستئنافي في الشمال، وبالتوازي، أعطيت توجيهات إلى أمن الدولة للتحرك في ملف «تجار الأزمات»، ومن بينهم بعض أصحاب المولدات. إذاً، الدولة تستطيع، لكن عندما تتحرك كدولة بجميع أجهزتها وبمتابعة كل طرف وتنفيذ التزاماته دون خوف أو تغطية لأحد. وهنا السؤال: لماذا يُعامل ما حصل في طرابلس وبعض المناطق الأخرى كتجربة يفترض أن تنجح وتُعمَّم، فيما يفترض أن يكون هذا هو المسار الطبيعي لتطبيق القانون؟ ولماذا يتطلب إخضاع صاحب مولد، لتسعيرة رسمية، إلى اجتماع كل

مستوطنو الشمال: الجبهة الانتخابية الأعقد أمام نتنياهو

نبيه عواضة *

يشكّل مستوطنو شمال فلسطين المحتلّة، ولا سيّما في منطقة الجليل والجليل الأعلى والجليل الغربي والمستوطنات المحاذية للحدود اللبنانية، أهمية استثنائية بالنسبة إلى حزب «الليكود» ورئيسه بنيامين نتنياهو. فهذه المنطقة ليست مجرد كتلة جغرافية تضم نحو خُمس الناخبين الإسرائيليين فقط، بل كانت تاريخياً إحدى أهم القواعد الاجتماعية والسياسية لليمين الإسرائيلي، تحديداً «الليكود». غير أن حرب السنوات الأخيرة غيّرت طبيعة العلاقة بين هذه القاعدة وحكومة نتنياهو، وأصبح الشمال في قاعدة انتخابية مهمة ومصدراً محتملاً للخطر على «الليكود».

في انتخابات الكنيست عام 2022 حصل «الليكود» على 1,115,336 صوتاً، أي نحو 23,4% من الأصوات، فكان نصيبه في الكنيست 32 مقعداً. وفي تفاصيل الأصوات، حقق في عدد من المدن والمستوطنات الشمالية أعلى بكثير من معدله الوطني، ففي كريات شمونة اقتربت نسبة التصويت لـ«الليكود» من 50%، وفي طبريا بلغت نحو 40%، وفي نهاريا نحو 38%، بينما تجاوزت 40% في مستوطنات مثل شلومي وحتسور هجليليت. وهذا يدل على أن الشمال لم يكن بالنسبة إلى «الليكود» مجرد منطقة إضافية، بل كان أحد خزاناته الانتخابية الأساسية.

وتعود أهمية هذه القاعدة إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية للشمال. فمدن مثل طبريا وكريات شمونة وصفد ونوف هجليل، إضافة إلى العديد من مستوطنات الجليل، تضم نسبة مهمة من الناخبين التقليديين واليمينيين، كما أن قضايا الأمن والحدود والجيش تحتل موقعاً مركزياً في وعي الناخب عموماً، وفي المستوطنات الحدودية تحديداً، لا تُناقش قضية الأمن بوصفها ملفاً سياسياً مجرداً، بل باعتبارها مسألة حياة يومية مرتبطة بالمنزل والعمل والقدرة على البقاء، في المنطقة.

ولهذا السبب كان «الليكود» قادراً خلال سنوات طويلة على تقديم نفسه إلى سكان الشمال باعتباره الحزب الأكثر قدرة على ضمان الأمن في مواجهة لبنان وحزب الله. وكانت معادلة نتنياهو السياسية تقوم، إلى حد كبير، على الجمع بين الهوية اليمينية والقدرة على إدارة المخاطر الأمنية من دون الانجرار إلى حرب شاملة.

تعرّضت هذه المعادلة لاهتزاز كبير بعد حرب أكتوبر 2023 وما تلاها من مواجهات مع حزب الله. فقد أُخليت أعداد كبيرة من سكان المستوطنات الشمالية، وتعرضت مناطق واسعة للقصف، وأصبح سؤال الأمن أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وبذلك تحولت نقطة قوة «الليكود» التقليدية إلى نقطة مساءلة للحكومة: إذا كان «الليكود» هو الحزب الذي يرفع شعار الأمن، فلماذا اضطر سكان الشمال إلى مغادرة منازلهم؟ ومتى يستطيعون العودة إليها بصورة آمنة ودائمة؟

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن الاستياء في الشمال لا يأتي بالضرورة من ناخبين أصبحوا يساريين أو وسطيين. فجزء مهم من الناخبين الشماليين لا يزال يمينياً، لكن بعضهم بات يرى أن الحكومة لم تكن حاسمة بما يكفي في التعامل مع حزب الله، أو أنها لم توفر الأمن الذي وعدت به. وهذه نقطة بالغة الأهمية في فهم التحوّل الانتخابي: الخطر على «الليكود» ليس أن ينتقل ناخبوه الشماليون بالضرورة إلى اليسار، بل أن ينتقل قسم منهم إلى منافسين من اليمين أو إلى قوى سياسية تقدّم نفسها باعتبارها أكثر كفاءة أمنياً.

وتشير بيانات استطلاع أجري في الشمال إلى تراجع التأييد المحتمل لـ«الليكود» من نحو 35% في انتخابات 2022 إلى نحو 23% في استطلاعات 2026، أي تراجع بمقدار 12 نقطة مئوية. وإذا أخذنا تقديراً يقارب 20% من الجسم الانتخابي للشمال، فإن هذا التراجع يعادل نظرياً نحو 2,4 نقطة مئوية من مجموع الأصوات الإسرائيلية، أي ما يقارب ثلاثة مقاعد في الكنيست وفق حساب تقريبي. وهذه ليست نتيجة انتخابية نهائية، لأن توزيع المقاعد يعتمد على نسبة التصويت والأحزاب التي تتجاوز نسبة الحسم وطريقة توزيع الأصوات، لكنها تعطي فكرة عن الحجم المحتمل للخسارة.

وتزداد أهمية هذه الخسارة لأن المنافس الرئيسي على هذه الأصوات قد لا يكون حزباً يسارياً. فغادي آيزنكوت، على سبيل المثال، يستطيع مخاطبة الناخب الشمالي بلغة أمنية وعسكرية قوية، مستفيداً من خلفيته العسكرية ومن صورته كقائد سابق للجيش الإسرائيلي. كما أن قوى يمينية أخرى، مثل حزب نفتالي بينيت أو أحزاب اليمين الديني، قد تستفيد من تراجع الثقة بـ«الليكود»، بحسب شكل الخريطة الانتخابية والتحالفات في الانتخابات المقبلة.

ومن هنا يمكن تقسيم الشمال إلى ثلاث دوائر انتخابية رئيسية:

- الدائرة الأولى، هي المستوطنات الحدودية المباشرة، مثل كريات شمونة وشلومي والمطلة ومرغليوت وشتولا وزرعيت وغيرها. وهذه المستوطنات صغيرة من حيث عدد السكان، لكنها ذات أهمية سياسية ورمزية كبيرة. الناخب فيها يعيش على تماس مباشر مع الحدود اللبنانية، ولذلك فإن أي تغيير في سياسة الحكومة تجاه حزب الله أو جنوب لبنان يمكن أن ينعكس سريعاً على قراره الانتخابي.

- الدائرة الثانية، هي مدن التطوير والمدن الشمالية ذات القاعدة اليمينية، وأبرزها طبريا وصفد ونوف هجليل وحتسور هجليليت وكريات شمونة ونهاريا. وهذه المجموعة أكثر أهمية من حيث عدد الأصوات،

> الخطر على «الليكود» ليس أن ينتقل ناخبوه الشماليون بالضرورة إلى اليسار، بل أن ينتقل قسم منهم إلى منافسين من اليمين أو إلى قوى سياسية تقدّم نفسها باعتبارها أكثر كفاءة أمنياً

وهي التي شكلت تاريخياً جزءاً كبيراً من القاعدة الاجتماعية لـ«الليكود»، طبريا مثال واضح، فقد حصل «الليكود» فيها في انتخابات 2022 على أكثر من 40% من الأصوات، وهو ما يجعل أي انخفاض ملموس في تأييده داخل المدينة ذا أثر انتخابي حقيقي.

- أمّا الدائرة الثالثة، فهي حيفا والمنطقة الحضرية المحيطة بها. وحيفا تختلف سياسياً عن كريات شمونة وطبريا، فهي مدينة كبيرة ومتنوعة اجتماعياً وسياسياً، وتتمتع بحضور أقوى لأحزاب الوسط واليسار. ولذلك لا يستطيع «الليكود» الاعتماد فيها على النسب العالية التي يحققها في بعض مدن الجليل. إلا أن حجم حيفا السكاني يجعلها مهمة جداً من حيث العدد المطلق للأصوات.

وهنا تظهر أهمية المقارنة بين الشمال والمركز: ففي تل أبيب والمدن المركزية، يميل الناخبون إلى إعطاء أهمية أكبر للاقتصاد، وكلفة المعيشة، والعلاقة مع المؤسسات الديموقراطية، والسياسات الاجتماعية، إضافة إلى الحرب. أمّا في الشمال، فإنّ لبنان وحزب الله والجيش والحدود والعودة إلى المنازل، يمكن أن تكون القضايا الأكثر تأثيراً في القرار الانتخابي.

وهذا الاختلاف يضع نتنياهو أمام معضلة سياسية صعبة: فإذا اتخذ موقفاً أكثر تشدّداً تجاه حزب الله ورفض أي تسوية لا تضمن إبعاده ونزع قدراته العسكرية، فقد يحافظ على جزء من قاعدته اليمينية في الشمال، لكنه، في المقابل، قد يواجه أثماناً عسكرية وسياسية وديبلوماسية أكبر. أمّا إذا قبل بتسوية طويلة الأمد مع لبنان أو بتفاهم يخفف مستوى المواجهة، فقد يواجه انتقادات من جزء من ناخبي الشمال الذين يعتبرون أن أمنهم لم يعد مضموناً.

وبالتالي، فإنّ المعادلة الانتخابية في الشمال أصبحت مرتبطة مباشرة بمستقبل السياسة الإسرائيلية تجاه لبنان. فالناخب في كريات شمونة أو شلومي لا يسأل فقط: «هل أنا مع الليكود أم ضده؟»، بل يسأل أيضاً: «هل تمكّن نتنياهو من إعادة الأمن إلى الحدود؟ وهل أستطيع العودة إلى منزلي من دون أن أعيش تحت تهديد حزب الله؟».

وهذه المسألة تفسّر لماذا قد تكون خسارة «الليكود» في الشمال أكبر سياسياً من عدد المقاعد التي يخسرها فعلياً. فثلاثة مقاعد قد تكون حاسمة إذا كان الفارق بين معسكر نتنياهو والمعسكر المنافس لا يتجاوز بضعة مقاعد. وفي النظام الإسرائيلي، حيث يحتاج رئيس الحكومة إلى ائتلاف يستطيع تأمين 61 مقعداً على الأقل، يمكن لانتقال بضعة آلاف أو عشرات الآلاف من الأصوات في مناطق محددة أن يغيّر شكل الحكومة بالكامل.

ومن هذه الزاوية، يمكن القول إنّ الشمال قد يتحوّل في انتخابات 2026 من «خزّان انتخابي لنتنياهو» إلى «ساحة اختبار لنتنياهو». فإذا استطاع «الليكود» استعادة ثقة سكان الشمال، خصوصاً في المستوطنات الحدودية، فسيحافظ على واحدة من أهم قواعده التقليدية. أمّا إذا استمرّ تراجع التأييد من نحو 35% إلى حدود 23%، فإن المشكلة لن تكون مجرد خسارة أصوات، بل احتمال انتقال هذه الأصوات إلى منافسين يمينيين أو أمنيين قادرين على تقديم أنفسهم بوصفهم البديل الأكثر تشدّداً وفاعلية.

وهنا تكمن المفارقة الأساسية. كلما أصبح الناخب الشمالي أكثر خوفاً من حزب الله، لا يعني ذلك بالضرورة أنه سيصبح أكثر تمسّكاً بنتنياهو، بل قد يصبح أكثر مطالبة بقيادة يعتبرها قادرة على حسم التهديد اللبناني.

لذلك، فإنّ مستقبل «الليكود» في الشمال سيكون مرتبطاً بثلاثة عوامل رئيسية:

أولاً، قدرة الحكومة على ضمان عودة سكّان الشمال بصورة آمنة؛

ثانياً، طبيعة التسوية أو المواجهة مع حزب الله ولبنان؛

وثالثاً، قدرة منافسي نتنياهو، وفي مقدّمهم القوى ذات الخلفية الأمنيّة والعسكرية، على تحويل الاستياء من الحكومة الحالية إلى أصوات انتخابية.

وعليه، فإنّ الشمال الإسرائيلي سيكون على الأرجح إحدى أهم الجبهات التي ستحدّد نتيجة الانتخابات المقبلة. فـ«الليكود» لا يحتاج فقط إلى المحافظة على نسبة تأييده في تل أبيب والمركز، بل يحتاج قبل كل شيء، إلى منع انهيار قاعدته في كريات شمونة وطبريا ونهاريا ومستوطنات الجليل. وإذا فقد جزءاً كبيراً من هذه القاعدة، فقد لا يخسر بضعة مقاعد فقط، وإنما قد يخسر القدرة على تشكيل الحكومة نفسها. ولذلك، فشعارات الحرب ضرورية على لسان نتنياهو كما على لسان كل القوى الإسرائيلية، لتتحوّل الحرب وتلة علي الطاهر والتصعيد تجاه لبنان عناواناً أساسياً للانتخابات يتداوله الموالون والمعارضون على حد سواء.

* أسير محرّر، باحث في الشأن الإسرائيلي

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

بناءً على قرار مجلس الإدارة رقم 60-2026/11 تاريخ 2026/8/6 وبتفويض منه.

يدعو رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء لبنان الشمالي المُقفلة ش.م.ل «قاديشا» المساهمين للاجتماع وعقد جمعية عمومية عادية عند الساعة الرابعة عشر من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2026/9/24 وذلك في مكتب رئيس مجلس الإدارة – المدير العام المؤقت في المركز الرئيسي لمؤسسة كهرباء لبنان في بيروت – طريق النهر، لمُناقشة جدول أعمال التالي:

1 – تقرير مُفوض المُراقبة بشأن أعمال وحسابات الشركة المُنجزة.
2 – المُصادقة على البيانات المالية للأعوام 2021/ و2022/.
3 – إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الأعمال المُنجزة.
4 – انتخاب مجلس إدارة.
5 – إعطاء التراخيص المنصوص عنها في المادة /158/ و/159/ من قانون التجارة.
6 – أمُور مُختلفة.

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني، تُعقد الجمعية العُمومية بمن حضر في تمام الساعة الخامسة عشر من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 2026/11/24.

رئيس مجلس الإدارة
المُدير العام
المُهندس كمال الحايك
التكليف 172

إعلان

بتاريخ 2026/8/6 وبمُوجب محضر جمعية الشركاء تاريخ 2026/8/3 لشركة BAKERS BAY (HUSSEIN & PARTNERS) أصبح التوقيع عن الشركة منوطاً بالشريك يوسف علي فرحات والشركة من نوع توصية بسيطة ومُسجلة في السجل التجاري العام في صيدا برقم 5008054/عام ومركزها في العباسية في العقار رقم /15/ بلوك A القسم 45 ملك مراد كما تعدل اسم الشركة ليُصبح شركة ايفوار (يوسف وشركاه) ورقمها المالي /3409471/.

ولكل ذي مصلحة الاعتراض ضمن مُهلة عشرة أيام.

أمين السجل التجاري في الجنوب
منى أحمد شبو

تقوم شركة مار أوبل ش.م.م
بوضع مخططاً لمشروع انشاء مؤسسة لتكرير الزيت المستعمل في منطقة البداوي العقارية، قضاء طرابلس. وبناءً على المرسوم رقم ٨٦٣٣ الصادر عن وزارة البيئة الذي ينص على وجوب إعداد دراسة تقييم أثر لهذه الفئة من المشاريع، يقوم الإستشاري البيئي – شركة الحلول البيئية الدائمة (SES) بإعداد دراسة لتقييم آثار المشروع على البيئة وللحد من الآثار السلبية المحتملة عن طريق وضع تدابير تخفيفية.
وفي هذا السياق وتطبيقاً للمرسوم، ندعوكم للمشاركة في جلسة عامة لعرض نتائج الدراسة البيئية ومناقشة أهم المسائل البيئية المرتبطة به وذلك يوم الإثنين الواقع في ٣١ آب ٢٠٢٦ في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً في مبنى بلدية البداوي.

على الغلاف

تحذيرات إيرانية من «أيّ مساعدة» للأميركيين

أبو ظبي تعود إلى التصعيد: لـ«كسر الجرّة» مع طهران

طهران - **محمد خواجوني**

بالتوازي مع التوتّر الإيراني - الأميركي حول السيطرة على مضيق هرمز، بدأت العلاقات بين إيران والإمارات، التي شهدت تراجعاً في حدّة التوتّر عقب توقيع «مذكرة التفاهم» بين طهران وواشنطن في 18 حزيران، تنحو مجدداً، خلال الأيام الأخيرة، نحو التصعيد وانطلقت جولة التوتّر الجديدة بعدما زعمت الإمارات، مساء أول من أمس، أن إيران أطلقت في اتجاه أراضيها صاروخَين باليستيَّين، سقط أحدهما خارج مياهها الإقليمية، والثاني داخلها. وعلى إثر هذا الادّعاء، أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية، أمس، تعليق جميع المبادلات التجارية والمالية مع إيران حتى إشعار آخر.

وفي ردّه على ذلك، رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، في بيان أمس، الاتهامات الإماراتية، واصفاً إيّاها بأنها «لا أساس لها». ورأى أن «سلوك الإمارات يتعارض مع مبدأ حسن الجوار، ويعرقل الجهود الجارية لتعزيز الثقة بين دول المنطقة، والحؤول دون تفاقم انعدام الأمن فيها». ووجّه رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلّحة الإيرانية، علي عبد اللهي، بدوره، رسالة عبر منصة «إكس»، لم يذكر فيها الإمارات بالاسم، لكنه حذّر من الوجود العسكري الأميركي في قواعد في دول الخليج. وكتب عبد اللهي أن وجود «هذا العدد من الطائرات العسكرية، ولا سيما طائرات التزوّد بالوقود، في القواعد الإقليمية، يبدو مستبعداً من دون علم الدول المضيفة»، محذراً من أن إيران ستعتبر أيّ «مساعدة أو تسهيل للجيش الأميركي بمثابة مشاركة في صفوف قواته العسكرية. وعلى المستوى الميداني، أفادت وسائل إعلام إيرانية، أمس، بأن إيران أوقفت ناقلة نفط إماراتية. وذكرت وكالة «فارس» أن وجهة الناقلة، العائدة إلى «شركة إماراتية»، كانت محدّدة في الأصل بميناء جبل علي، قبل أن تغيّر مسارها في اتجاه ميناء بندر عباس الإيراني، وذلك عقب توقيفها في «الممرّ الشمالي لمضيق هرمز»، الواقع ضمن المياه الإقليمية الإيرانية. وبالتوازي مع هذه التوتّرات، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن وزير الخارجية، ماركو روبيو، بحث مع مستشار الأمن القومي الإماراتي، طحنون بن زايد، ملفات «أمن المنطقة» و«آليات التنسيق المشتركة لـ«مواجهة طهران» وما تصفه واشنطن بـ«القوى الوكيلة لإيران».

والجدير ذكره، هنا، أنه عندما اندلعت الحرب الأميركية - الإسرائيلية ضدّ إيران في 28 شباط الماضي، كانت الإمارات في طليعة الأهداف الإيرانية، متقدّمةً على سائر دول المنطقة في هذا المضمار؛ إذ تشير الأرقام والإحصاءات إلى أن تلك المدة شهدت استهداف مواقع داخل الدولة الخليجية بأكثر من 550 صاروخاً، بالإضافة إلى أكثر من 2200 طائرة مسيّرة. ورغم أن الإمارات عاشت، بعد انتهاء المرحلة الأشدّ من المواجهات، مدة من الهدوء النسبي، حيث توقّفت عن كونها هدفاً مباشراً للهجمات الصاروخية والمسيّرات الإيرانية، إلا أن فتيل التوتّر عاد إلى الاتّقاد في الأسابيع الأخيرة.

تجلّى ذلك في تعرّض عدّة ناقلات نفط إماراتية لهجمات في مياه مضيق هرمز؛ وهي عمليات سارعت أبو ظبي إلى تحميل طهران المسؤولية الكاملة عنها. وكانت الإمارات انتهجت سابقاً سياسة تصعيدية في الردّ على الهجمات الإيرانية؛ إذ عمدت إلى استدعاء سفيرها من إيران، وإغلاق المؤسسات التعليمية والطبية الإيرانية على أراضيها، فضلاً عن إجراءات إدارية طاولت إقامات المواطنين الإيرانيين هناك.

وفي المقابل، تتمسّك إيران برؤيتها القائلة إن هجماتها ضدّ الإمارات، ودول الخليج الأخرى، تندرج ضمن الحق المشروع في الدفاع عن النفس. وهي ترى أن أبو ظبي تحديداً، عبر استضافتها القواعد العسكرية الأميركية، وانخراطها في تنسيق أمني واستخباراتي مع تل أبيب، وضعت نفسها طوعاً في «خطّ المواجهة الأمامي»، وذلك ضمن ائتلاف إقليمي ودولي يعمل بشكل مباشر وممنهج ضدّ الأمن القومي الإيراني.

ولعلّ أكثر محاور التوتّر حساسية بين طهران وأبو ظبي، يتمثّل في تنامي التعاون الإماراتي مع إسرائيل. فهذه العلاقات، التي تعمّقت مع «اتفاقيات إبراهام» عام 2020، سرعان ما تحوّلت إلى تعاون أمني واستخباري واسع النطاق عدّته الجمهورية الإسلامية موجّهاً ضدّها، وتصرّفت بالتالي على أساس كونه تجاوزاً للخطوط الحمر.

> علّقت أبو ظبي جميع التبادلات التجارية والمالية مع طهران حتى إشعار آخر

على أن التوتّرات الأخيرة بين طهران وأبو ظبي ليست هي سوى «قمّة جبل الجليد»، في سجلّ حافل بالتباينات والأزمات التي طبعت مسار العلاقات بين البلدَين في الأشهر والسنوات المنصرمة، إذ ترجع جذور الخلاف الإيراني - الإماراتي إلى عقود، وتتصدّر عناوينها قضية الجزر الثلاث، «أبو موسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى»، التي تفرض إيران سيادتها الفعلية عليها، وتتمسّك بكونها جزءاً لا يتجزّأ من أراضيها، في حين تصرّ الإمارات على أحقيتها التاريخية فيها، وتصف الوجود الإيراني هناك بـ«الاحتلال». وتحوّل هذا النزاع الثنائي إلى أحد أعقد الملفات في العلاقات الإيرانية - الخليجية؛ إذ دأب «مجلس التعاون الخليجي»، في البيانات الختامية لمؤتمراته، على تضمين بند ثابت يدعم الموقف الإماراتي بشأن الجزر، ما جعل هذه القضية رديفة ثابتة في قائمة النزاعات بين إيران ودول المجلس.

مع ذلك، ورغم حدّة التباينات السياسية والأمنية، لطالما تميّزت العلاقات الإيرانية - الإماراتية بـ«تشابك اقتصادي» لافت وعميق. ومن هنا، تنبع خطورة قرار وقف التبادلات التجارية والمالية مع إيران، الذي يُعدّ واحداً من أقسى الإجراءات الاقتصادية العقابية ضدّ طهران.

فلطالما شكّلت الإمارات، قبل اندلاع الحرب، شريكاً تجارياً محورياً لإيران، وممرّاً رئيساً لاستيراد البضائع منها وإعادة تصديرها. وبحسب بيانات «منظمة التجارة العالمية»، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدَين عام 2024 نحو 28 مليار دولار، كان الجزء الأكبر منها يتركّز في العلاقات التجارية مع إمارة دبي. والأهمّ من ذلك، مثّلت الإمارات، ولا تزال، إحدى أهم «الرئات» الاقتصادية والمالية لطهران في ظلّ نظام العقوبات المشدّد؛ إذ وفّرت للأخيرة ممرّات حيوية للالتفاف على القيود التجارية، والوصول إلى الأسواق العالمية. وعليه، فإن قطع هذه الشرايين الاقتصادية يضع إيران أمام تحدٍّ مضاعف، في وقت تشتد فيه حاجتها إلى منافذ حيوية لتأمين احتياجاتها الأساسية وموادها المالية، ولا سيما في ظلّ الحصار البحري الأميركي المتواصل عليها.

رويبو يحرص الإمارات على الدخول في مواجهة مع طهران (أ ف ب)

العراق

ملفّ «حصر السلاح» يتصدّر اللقاءات

قاليباف في العراق: المقاومة «عنصر قوة»

بغداد - **فقار فاضل**

لا تبدو زيارة رئيس مجلس الشورى الإيراني، محمد باقر قاليباف، إلى بغداد، تقليدية، لا في توقيتها ولا في مضمونها. فالرجل الذي ترأس وفداً رفيع المستوى، قدِم إلى العراق قبل أسابيع من الموعد الذي حدّدته حكومة علي الزيدي، تحت ضغط أميركي واضح، لنزع سلاح المقاومة، وفي لحظة إقليمية تتقاطع فيها أزمة السلاح مع الحرب الإيرانية - الأميركية، واضطراب الملاحة في مضيق هرمز.

وفي إشارة سياسية واضحة إلى موقع المقاومة العراقية في الحسابات الإيرانية، بدأ قاليباف زيارته من مكان اغتيال الشهيدَين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، قرب مطار بغداد، قبل أن يعقد لقاءاته السياسية مع الزيدي ورئيس الجمهورية، نزار أميدي، ورئيس مجلس النواب، هبيت الحلبوسي، ومن ثمّ قادة «الإطار التنسيقي». ومن موقع الاغتيال، اعتبر المسؤول الإيراني أن «المقاومة في العراق باتت عنصراً من عناصر القوة الإقليمية والعالمية»، داعياً إلى «بناء نظام إقليمي جديد بعيداً عن التدخّلات الأجنبية»، مضيفاً أن «على الدول الإسلامية في المنطقة السعي إلى إقامة علاقات وتفاعلات أمنية عميقة، مدعومة بتعاون اقتصادي مستدام». كما أكد أن إيران «مستعدّة تماماً لتحقيق هذا النموذج الإقليمي». ورأى أن «أميركا تبحث عن مخرج مشرّف لها من المنطقة»، معتبراً أن «مشروع من النهر إلى البحر الصهيوني، بات محض أضغاث أحلام».

من جهتها، ذكرت الرئاسة العراقية، في بيان، أن أميدي شدّد على «أهمية تغليب منطق الحكمة والحلول السلمية في تسوية النزاعات، وبما يحفظ أمن وسيادة الدول والابتعاد عن التصعيد»، في حين طالب الحلبوسي، قاليباف، بأن «تكون للعراق خصوصية في ما يتعلّق بتصدير النفط عبر مضيق هرمز، بما يحفظ مصالحه الاقتصادية». وبحسب مصدر سياسي داخل «الإطار التنسيقي» تحدث إلى «الأخبار»، فإن «الملف الأبرز في لقاءات قاليباف هو السلاح، وإن اجتماعه، بعلم الزيدي، مع قادة فصائل وقوى سياسية شيعية كان لمناقشة هذا الملف ولاسيما اعتراض بعض الفصائل على خطاب رئيس الحكومة وتوجّهه إلى تنفيذ ما تعتبره مشروعاً أميركياً مرتبطاً بمبعوث واشنطن، توم برّاك». ويرجّح المصدر أن «تتراجع بعض الفصائل التي سبق أن أبدت استعداداً لتسليم السلاح، عن الصيغة الأولى لهذا المشروع، وأن تنتقل إلى صيغة مختلفة»، مشيراً إلى احتمال إعادة «عصائب أهل الحق» تحديداً، النظر في موقفها؛ علماً أن «العصائب» أعلنت، في وقت سابق، فكّ ارتباطها بتشكيلات «الحشد الشعبي».

> يُرجّح تراجع «العصائب» عن إعلان فكّ ارتباطها بـ«الحشد»

أمّا الباحث في الشأن السياسي، محمد العبد الله، فيلفت إلى أن زيارة قاليباف تأتي قبيل مهلة نهائية أبلغ التي حدّدتها الحكومة لنزع السلاح، وذلك بحجة أن قوات «التحالف الدولي» ستنسحب من العراق في التاريخ المذكور، مضيفاً أن «الزيدي أوصل إلى طهران موقفاً ثابتاً في هذا الخصوص، فيما يبدو أن ثمّة مقاربتَين داخل دوائر القرار الإيراني: واحدة ترفض، بصورة غير معلنة، تجريد الفصائل من سلاحها، وأخرى تقبل بخطوات في مقابل ضمانات واسعة تتعلّق بمستقبل النفوذ، والأمن، والمصالح الإيرانية في العراق». لكن القيادي في «الإطار التنسيقي»، علي الموسوي، يستبعد، في تصريح إلى «الأخبار»، تدخلاً إيرانياً مباشراً في القرار العراقي بشأن حصر السلاح، فهذا أمر العراقي بالدرجة الأولى، والظاهر أن من بين أهداف الزيارة، منع تحوّل الخلاف حول السلاح إلى صدام عراقي - عراقي. فإصرار الحكومة على فرض القرار من دون تفاهم مع الفصائل، قد يفتح الباب أمام أزمة أمنية. ومن هنا يمكن فهم اختيار قاليباف - وليس شخصية أمنية - لتولّي إجراء المباحثات حول هذا الملف؛ إذ إن رئاسة مجلس الشورى تمنح الرجل قناة سياسية للتفاوض مع قادة القوى العراقية، بالتوازي مع الرسائل التي يحملها الموقع الرسمي الإيراني.

لكن السلاح ليس وحده على الطاولة، بل إلى جانبه أيضاً قضية مضيق هرمز، التي باتت شديدة الارتباط بالأمن الاقتصادي العراقي، وذلك في ظلّ تضرّر صادرات البلاد من إغلاق المضيق وتصاعد المخاطر البحرية. وبحسب المعلومات، فإن شركات تجارة النفط أصبحت تعرض خام البصرة للتحميل خارج المضيق، مع علاوات سعرية لجذب المشترين. ومن هنا، جاءت مطالبة الحلبوسي بأن تكون للعراق «خصوصية» في هذا المجال، نظراً إلى أن أيّ تعطيل للصادرات الجنوبية يضغط مباشرة على الإيرادات العامة، والعملة، والإنفاق الحكومي. كما أن أيّ اضطراب طويل في طرق التجارة والطاقة في إيران يضغط على منظومة الكهرباء العراقية. وإذ تحتاج بغداد الآن إلى تفاهمات مستقرّة مع طهران، فهي تبحث توازياً عن بدائل استراتيجية لتصدير النفط بعيداً عن «هرمز»، من بينها تطوير مسارات تصدير عبر سوريا، لكن هذه المشاريع تظلّ «نظرية» إلى الآن، نظراً إلى تكلفتها الضخمة وحاجتها إلى وقت طويل لتنفيذها.

إزاء كلّ ما تقدّم، يُطرح السؤال عن ما إذا كان قاليباف سيخرج بتفاهم مع الزيدي على إنتاج صيغة وسط ترتبط السلاح بانسحاب القوات الأجنبية، والأمن بالنفط؟

تلويح بإشعال الحدود مع المملكة

صنعاء تستعدّ لـ«المرحلة الثانية» من التصعيد

صنعاء - **رشيد الحداد**

في إطار استعداداتها للانتقال إلى «المرحلة الثانية» من التصعيد العسكري البحري والجوي ضدّ السعودية، أكدت قوات صنعاء أنها نجحت، خلال الأسابيع الماضية، في فرض ثلاث معادلات عسكرية. تتمثّل أولى تلك المعادلات في «الحصار بالحصار»، التي ثبّتتها من جنوب البحر الأحمر إلى شماله، مروراً بخليج عدن والبحر العربي، في حين أن الثانية اقتضت استهداف مراكز التحشيد السعودية أينما وجدت، من غرب اليمن إلى شرقه. وأما المعادلة الثالثة، فهي «الردع والردّ المباشر» التي قامت على الردّ على اختراق الأجواء اليمنية باستهداف منشآت استراتيجية في العمق السعودي.

وفي هذا الإطار، كشفت قوات صنعاء على لسان متحدّثها العسكري، العميد يحيى سريع، عن حصيلة عملياتها العسكرية التي نفّذتها في إطار «المرحلة الأولى»، موضحةً أنها استهدفت، منذ الـ20 من الشهر الماضي، 8 سفن نفطية سعودية، منها 5 في البحر الأحمر، و3 في خليج عدن والبحر العربي، مؤكدةً نجاحها أيضاً في منع 48 سفينة نفطية سعودية من العبور في البحرَين الأحمر والعربي وإجبارها على العودة من حيث أتت.

ووفقاً لبيان سريع، فإن «قوات صنعاء نفّذت سلسلة عمليات ردع جوية بواسطة صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة في عمق الأراضي السعودية، أصابت أهدافها بدقة، وأدت إلى أضرار واسعة في منشآت شركة النفط السعودية أرامكو في عدد من المناطق جنوبي المملكة وشرقيها». وتابع المتحدث أنه تمّ تنفيذ 9 هجمات موزّعة على ينبع، ونجران، وجيزان، وأبها، إضافة إلى استهداف منظومة نقل إمدادات النفط من المنطقة الشرقية إلى المنطقة العربية، مشيراً إلى أن «هذه العمليات جاءت رداً على العدوان السعودي الذي استهدف مطار صنعاء الدولي، وميناء الحديدة، وتثبيتاً لمعادلة حماية السيادة الوطنية»، متوعّداً المملكة بالمزيد من الضربات الجوية المؤلمة خلال المدة القادمة. كما حذّر النظام السعودي من أيّ خطوات تصعيدية قادمة، كون الردّ عليها سيكون شاملاً.

كذلك، أشار سريع إلى إغراق وإحراق سفينتَي إنزال عسكريتَين كانتا تنقلان الأسلحة والتحشيدات السعودية أمام في سواحل المخا غربي تعز، وهو المصير الذي لقيته أيضاً أكثر من 10 زوارق حربية كانت تقوم بأعمال قرصنة في البحر الأحمر.

وكانت أكدت مصادر مطلعة في المخا، تمكّن قوات صنعاء، عبر عملياتها التي استهدفت القاعدة البحرية في سواحل المدينة، من تعطيل كامل الجاهزية فيها.

وبشأن استهداف الإمدادات ومراكز التحشيد التابعة للسعودية، أفاد سريع بأنه تمّ تنفيذ 14 عملية عسكرية ضدّها في مناطق الرويك، والعبر، والوديعة، ومأرب، والمخا، أسفرت عن «مصرع وإصابة المئات من عناصر العدو وتحشيداته، بينهم قادة وضباط سعوديون».

وإذ يأتي إعلان قوات صنعاء حصيلة 4 أسابيع من العمليات العسكرية ضدّ الرياض، في إطار التهيئة للانتقال إلى مرحلة تصعيد جديدة، فهو يتزامن مع رفع سقف المطالب اليمنية. ومن بين المطالب الجديدة التي تحدّث عنها سريع في بيانه، في مقابل وقف التصعيد ضدّ المملكة، «إنهاء حال العدوان السعودي على الشعب اليمني بشكل كلّي، ورحيل الاحتلال بمختلف أشكاله وصوره، ووقف تمويل المليشيات الموالية للسعودية بالمال والسلاح، فضلاً عن ترك ثروات الشعب اليمني له».

وكانت المطالب الأساسية، عند بدء الحصار البحري اليمني على السعودية، تتمثّل في تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه وفق «خارطة الطريق» الأممية الموقّعة أواخر العام 2023، بما يشمل رفع الحصار البحري والجوي عن اليمن، وصرف مرتّبات موظفي الدولة وفق كشوفات عام 2014، وتصفير ملف الأسرى والمعتقلين في السجون كافة، وفتح الطرق المغلقة بين المحافظات اليمنية.

ووفق مراقبين في صنعاء، فإن المطالب الجديدة تشير إلى أن صنعاء تستعدّ لرفع مستوى التصعيد مع المملكة، وأن لديها خيارات عسكرية لم تستنفدها خلال «المرحلة الأولى». وفي السياق، تؤكد مصادر عسكرية، لـ«الأخبار»، أن بيان سريع أنذر بمرحلة جديدة ستكون أشدّ إيلاماً للسعودية، مبيّنة أن من ضمن خيارات صنعاء العسكرية نقل المعركة إلى الحدّ الجنوبي للمملكة، وتنفيذ عملية عسكرية برية واسعة في الشريط الحدودي. وكان عدد من القيادات المقرّبة من حركة «أنصار الله» دعا، خلال الأيام الماضية، إلى الردّ على عمليات التحشيد السعودية في الساحل الغربي ومحافظتَي مأرب والجوف، بإشعال جبهات الحدّ الجنوبي للمملكة.

تقرير

انكشاف خديعة كوشنر

إسرائيل تكثّف مجازرها في غزة

غزة - **يوسف فارس**

لم يحتجّ الردّ الإسرائيلي على تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، التي خاطب فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بلغة آمرة، طالباً وقف الغارات على قطاع غزة بعد موافقة حركة «حماس» على تسليم سلاحها، إلى أكثر من ساعات. فبعد أقل من 24 ساعة على مغادرة المبعوث الأميركي الخاص، جاريد كوشنر، تل أبيب، انتقلت إسرائيل سريعاً من الاغتيالات الفردية إلى القتل بالجملة، مدشّنة موجة تصعيد جديدة نسفت عملياً أجواء التفاؤل التي رافقت الحديث عن تثبيت «اتفاق شرم الشيخ» والانتقال إلى مرحلته الثانية.

وبدأت هذه الموجة من ميناء غزة، حيث قصفت طائرات إسرائيلية مسيّرة استراحة مكتظة بالنازحين، في جريمة قالت «حماس» إنها استهدفت اجتماعاً لعدد من قادة المقاومة كانوا «يتباحثون في ملف حصر السلاح استعداداً للمرحلة الثانية». ووفق المصادر الطبية، استشهد سبعة مواطنين، بينهم طفلة، وأصيب 17 آخرون بجروح متفاوتة، معظمها حالات بتر، بعدما تحوّل المكان الذي لجأ إليه الأهالي هرباً من حرّ الخيام، إلى بركة دم امتزجت بمياه البحر. وزعم جيش الاحتلال أن الغارة استهدفت عدداً من قادة المقاومة، بينهم قائد كتيبة في «كتائب القسام» وثلاثة مسؤولين في سرايا وفصائل. غير أن المشهد بما حمله من أشلاء وأطراف متناثرة بين النازحين، بدا مقدمة لسياسة أوسع حظيت، بحسب الإعلام الإسرائيلي، بدفع مباشر من نتنياهو، وبغطاء سياسي من اليمين المتطرّف الذي دعا علناً إلى «اجتثاث» ما تبقّى من «حماس» بدلاً من التفاوض معها، وفق ما جاء على لسان وزيري المالية و«الأمن القومي»، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير.

ولم تكن مجزرة الميناء سوى الحلقة الأولى؛ فعصر أمس، ارتكب الاحتلال مجزرة أخرى استهدفت اجتماعاً لقادة جهاز الشرطة في مدينة غزة، ما أدى إلى استشهاد عشرة من ضباط الأجهزة الأمنية ومسؤوليها. وبحسب بيان «مديرية الشرطة»، طاولت الغارة مقرّ شرطة البلديات، وأسفرت عن استشهاد محافظ شرطة غزة الجديد، العميد أيمن جندية، الذي تولى المنصب بعد اغتيال المحافظ السابق، جمال أبو كميل، إلى جانب مدير إدارة شرطة مدينة غزة، العميد إبراهيم تمراز، والعقيد أسامة الهجين، والعقيد علاء عليان، والمقدم عثمان أبو سمعان، ومديرة الشرطة النسائية في مدينة غزة فاتنة السحار، والملازم سماهر العجل. وارتكبت المجزرة، وفق ما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، بتوصيات مباشرة من نتنياهو، في إطار ما سمّيته «السياسة الإسرائيلية الجديدة» في القطاع، والقائمة على ملاحقة «كل التهديدات والأهداف المتاحة» من دون الالتفات إلى أيّ توصيات سياسية أو مسار تفاوضي. وتزامن ذلك مع تصريح نقلته قناة «24NEWS» عن مسؤول في «مجلس السلام»، زعم فيه أن العمل جارٍ على «آلية مخصصة» لفحص كل حادثة مشابهة لعملية الاغتيال في ميناء غزة، بما يأخذ في الاعتبار حجم الأضرار، ومدى التخطيط للعملية، و«ضرورتها».

بهذه الوقائع، فرضت إسرائيل، خلال يومين من المجازر، مساراً ميدانياً معاكساً لما حاولت زيارة كوشنر تثبيته سياسياً. فبدلاً من كبح الغارات والاغتيالات، بدأ نتنياهو كمن يستخدم التصعيد لإثبات استقلالية قراره وتمسّكه بالأهداف اليمينية الكبرى للحرب المفتوحة، وفي مقدمها تهجير أهالي القطاع والسيطرة على غزة، ضارباً عرض الحائط بالمطالبات الإقليمية والدولية بحماية مسار التفاوض.

ولا يبدو أن ذلك يفاجئ كوشنر وفريقه، العارفين بتعقيدات المشهد الداخلي الإسرائيلي وبالميل اليميني المتصاعد في المجتمع الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يرى الكاتب والمحلل السياسي، أحمد الطناني، أن «أولوية كوشنر لم تكن كبح جماح نتنياهو ميدانياً، بل الحفاظ على الاتفاق قائماً ومتماسكاً في شكله العام، من دون تركيز جوهري على مضمونه المتصل بالوضع الفلسطيني واستحقاقاته». ومن هذه الأرضية، يُعمل الأميركيون مع نتنياهو على الحؤول دون سقوط خريطة الطريق التي أعدها «مجلس السلام»، مع أخذ مصالح نتنياهو السياسية وحساباته الانتخابية في الاعتبار، والتماهي معها إلى حدّ بعيد». ويضيف الطناني أنه «نتيجةً لذلك يتمّ ترحيل الاستحقاقات الكبرى المطلوبة من الطرفين إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، وإن مع الإيحاء بأن الانتقال إلى المرحلة الثانية يجري بالفعل».

وإلى ذلك الحين، سيبقى عماد المجازر في غزة مرتبطاً بالضرورات الانتخابية الإسرائيلية ونتائج استطلاعات الرأي، فيما يغضّ الأميركيون الطرف عن انتهاكات أعادت الحرب إلى أيامها الأولى.

> تُرخّص استحقاقات «اتفاق شرم الشيخ» تحت ضغط الحسابات الانتخابية

على الموقع

المخابرات المصرية للسيسي: أميركا لا تريد إعمار غزة

ارتكب الاحتلال، عصر أمس، مجزرة استهدفت اجتماعاً لقادة جهاز الشرطة في مدينة غزة (أ ف ب)

الحدث

رسائل غارة «أبو الظهور» إسرائيل لتركيا: هذا هو «الوضع القائم»

خشية إسرائيلية من تقييد «الاوتوستراد الجوي»

أجمعت غالبية التقارير والقراءات الإسرائيلية على أن استهداف مطار أبو الظهور العسكري في الشمال السوري، جاء كتحرّك استباقي يرمي إلى منع تركيا من تحويل نفوذها السياسي والعسكري في البلاد إلى تمركز دائم. وذهبت تلك القراءات أن الضربة أعادت رسم «الخط الأحمر» الذي سبق أن وضعته تل أبيب أمام أنقرة عند استهداف مطار «تي فور» في نيسان 2025، ومفاده أنه يُسمح بالتدريب والمساعدة العسكرية ضمن حدود معينة، لكن يُمنع إنشاء بنية عسكرية تركية قادرة على تقييد حركة سلاح الجو الإسرائيلي. وكتب المعلّق العسكري في موقع «واينت»، رون بن يشاي، أن الخشية الإسرائيلية الأساسية، تكمن في احتمال «إدخال رادارات متطوّرة ومنظومات دفاع جوي واعتراض، إلى جانب طائرات مسيّرة ووسائل استخبارية». وبحسب بن يشاي، فإن «نشر هذه المنظومات لا يهدّد حرية حركة الطائرات الإسرائيلية في سوريا فحسب، بل قد يكشف أو يقيّد المسارات الجوية المستخدَمة للوصول إلى شمال العراق وغرب إيران، ولا سيما في حال استئناف المواجهة مع طهران». ولفت بن يشاي إلى أن «واشنطن تنظر إلى الغارات الإسرائيلية بوصفها عائقاً أمام مشروعها الإقليمي»، متهماً المبعوث الأميركي، توم برّاك، بالانحياز إلى أردوغان والشرع. كذلك، أشار تقرير في موقع «واللا» إلى أن «القواعد التركية والرادارات ومنظومات الدفاع الجوي يمكن أن تغيّر تدريجياً ميزان القوى في الجبهة الشمالية». وكانت زعمت بعض التقارير العبرية أن «وفداً عسكرياً تركياً زار أبو الظهور قبل الغارات، بهدف تفقّد أعمال إعادة التأهيل ودراسة إعادة المطار إلى الخدمة»، مضيفةً أن «الوفد غادر الموقع قبل وقت قصير من وصول الطائرات الإسرائيلية».

(الأخبار)

لم تنف تركيا وجود «الوضع القائم» نفسه، بل نفت خرقه (أرشيف)

يحيى دبوق

حملت الغارات الإسرائيلية على مطار أبو الظهور العسكري في الشمال السوري، رسالة واضحة برغبة تل أبيب في فرض قواعد اشتباك جديدة، عنوانها منع انتقال الحضور التركي في سوريا من مستوى استشاري يمكن التغاضي عنه، إلى تموضع عسكري فعلي دائم ومؤثّر، من شأنه تهديد هامش التفوق العسكري الإسرائيلي في السماء السورية. فعبر تلك الضربة، أعادت إسرائيل حدود ما تسمّيه «الوضع القائم»، الذي تقول إن السلطات السورية الانتقالية كادت تخرقه. والحدود المفترضة إسرائيلياً هي الآتية: لا قواعد تركية ثابتة، ولا منظومات دفاع جوي ورادارات متطوّرة، ولا مسيّرات حديثة، سواءً تولت أنقرة تشغيلها مباشرة أو أوكلته إلى وحدات من الجيش السوري الناشئ الذي تعمل على تدريبه وتزميمه.

على أن ضربة بهذا المستوى يصعب تنفيذها من دون ضوء أخضر أميركي. صحيح أن الموقف الأميركي العلني اتّخذ صيغة انتقاد للضربة، وفق ما جاء على لسان توم برّاك، سفير واشنطن لدى أنقرة ومبعوثها إلى سوريا، إلا أنه بدا أقرب إلى انتقاد لطريقة تنفيذ الهجوم بدلاً من رفضه في جوهره. إذ حذّر برّاك من أن «العملية كادت تفضي إلى مباشرة مواجهة مع تركيا»، وذلك لقرب الموقع المستهدف من حدود الأخيرة، وعدم إبلاغ جيشها مسبقاً، داعياً إلى فتح قنوات اتصال تحول دون «سوء الفهم» بين الجانبين. ويعني حديث برّاك أن إسرائيل لم تُقدِم وزناً لاحتمال وقوع احتكاك مباشر مع جيش يُعدّ الثاني في «حلف شمال الأطلسي»، وهو ما يشير، إمّا إلى ثقة إسرائيلية عالية بإمكان احتواء الردّ التركي، أو إلى أن عنصر المباغتة نفسه كان جزءاً من الرسالة.

في هذا السياق، كان لافتاً البيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي نُشر باللغة الإنكليزية حصراً، من دون نسخة عبرية. إذ تحدّث البيان عن اتفاق بين إسرائيل وسوريا على «وضع قائم» في القضايا الأمنية، متّهماً دمشق بأنها كانت على وشك خرق هذا الوضع عبر السماح لقوات تركية بالتمركز في قاعدة جوية قرب حلب، في إشارة إلى مطار أبو الظهور. وأضاف البيان أن إسرائيل «ستركّب بالعودة إلى الوضع القائم».

غير أن السلطة السورية الجديدة لم تُشر سابقاً إلى وجود اتفاق من هذا النوع، كما لم يَصدر عن أنقرة أيّ تأكيد سابق لمفهوم «الوضع القائم». وعلى الأرجح، جاء الاستناد الإسرائيلي إلى ذلك المفهوم امتداداً لهجمات سابقة على مواقع سورية، وخصوصاً في نيسان 2025، حيث قالت إسرائيل حينها إن قوات تركية كانت على وشك الانتشار في المواقع المستهدَفة، ومن بينها مطار في حماة ومطار «T4» ومواقع أخرى. إلا أن الأهمّ كان الردّ التركي الرسمي على بيان نتنياهو؛ إذ اكتفى مكتب الاتصالات في رئاسة الجمهورية بوصف الادّعاءات الإسرائيلية بأنها «ذرائع غير مقبولة لتبرير الهجمات الجوية غير القانونية ضدّ سيادة سوريا وسلامة أراضيها»، نافياً أيّ وجود لقوات تركية في المطار. وهكذا، فإن أنقرة لم تنفِ وجود «الوضع القائم» نفسه، بل نفت خرقه، وهو ما قد يعني وجود تفاهم ضمني فعلاً.

في النتيجة، تبدو إسرائيل متحفّزة لتثبيت المعادلة التي تروقها في سوريا واستباق أيّ خرق لها، فيما تظلّ الولايات المتحدة في موقع الوسيط العاجز (أو غير الراغب) في الآن عن فرض إرادته. أمّا دمشق، فتظهر على هامش صراع النفوذ، لتبقى الكرة الآن في ملعب أنقرة، التي سيكون عليها: إمّا قبول السقف الإسرائيلي. الأميركي للتموضع في سوريا، أو المضيّ في تحدّيه مع ما يحمله ذلك من احتمالات تصعيد، لا تبدو تركيا، كما إسرائيل، راغبة في اختياره الآن.

تبدو إسرائيل متحفّزة لتثبيت المعادلة التي تروقها في سوريا واستباق أيّ خرق لها

«خطّ جنوب تدمر»: إسرائيل توسّع حدود الهيمنة

فراس الشوفي

جاءت زيارة رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، إيال زامير، إلى الجنوب السوري صباح أمس، لتعيد تثبيت خطط تل أبيب على الجبهة السورية، سواء لناحية الاستمرار في إنشاء «المنطقة العازلة» وتوسيعها وقضم المزيد من الأراضي، أو لناحية فرض الهيمنة الجوّية الكاملة، أو حتى عدم الاكتراث لمحاولات دمشق وواشنطن استئناف «محادثات باريس»، التي انعقدت في كانون الثاني الماضي.

وفيما لم تكشف وسائل الإعلام العبرية عن المواقع التي زارها زامير في القنيطرة أو درعا أو جبل الشيخ، مكتفيةً بالإعلان عن قيامه بجولة على عدّة مواقع، إلا أن حركة قوات الاحتلال العسكرية والسياسية والاجتماعية في الجنوب، تكشف أهدافاً أوسع من الاكتفاء بالسيطرة على منطقة عازلة، بما يتعدّى ذرائع حفظ الأمن و«حماية السويداء».

كذلك، تجيء زيارة رئيس الأركان، الآتي من أعماق «الجناح الطموح» في المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية، عقب الإعلان الكولومبي عن الاعتراف بـ«السيادة الإسرائيلية» على هضبة الجولان المحتلة، في إعلان يعكس النفوذ الإسرائيلي المستجدّ في أميركا اللاتينية، وتوسّع الهيمنة الأميركية -في ظلّ إدارة الرئيس دونالد ترامب- على الحديقة الخلفية للولايات المتحدة. وبينما ترسم إسرائيل يومياً، وبسياسة القضم التدريجي، مشروعاً متكاملاً للهيمنة على ما بات يعرف عربياً بـ«خطّ جنوب تدمر»، أي المنطقة الممتدّة من هضبة الجولان المحتلّة إلى جنوب مدينة تدمر في وسط سوريا، بما في ذلك الجزء الأكبر من سلسلة القلمون غرباً مروراً بمدينة دمشق ووصولاً إلى الحدود العراقية، لم توفّر تل أبيب حتى الأجزاء الشمالية لسوريا من نطاق التغوّل، وذلك مع قيامها بغارات فجر أول من أمس على مطار أبو الظهور العسكري، الذي يبعد عن الحدود التركية الرسمية أقلّ من 60 كلم.

ويمكن تلخيص الحركة الإسرائيلية، الميدانية والسياسية في الجنوب، بعدّة نقاط: أوّلها، ومن ضمن مشروع «الحاجز الشرقي» الذي تعمل دولة الاحتلال على إنشائه على طول الحدود من جبل الشيخ إلى إيلات، مروراً بالحدود الأردنية وأجزاء من الضفة الغربية، تجريف الأراضي ورفع سواتر ترابية وإسمنتية وتشييد خطوط تقنية إلكترونية وعسكرية متعدّدة الطبقات، بما يتعدّى بكيلومترات المنطقة العازلة المنصوص عليها في قرار الهدنة لعام 1974. ويضاف إلى ما تُقدَّم، إنشاء ما يزيد عن 12 إلى 14 قاعدة ثابتة فوق تلال وعُقد استراتيجية من جبل الشيخ وحتى حوض اليرموك، توازياً مع نقل منظومات مدفعية وصواريخ بعيدة المدى إلى هذه المواقع، بما يسمح بتهديد شمال العاصمة دمشق.

كذلك، تُجري إسرائيل مسحاً أمنياً للسكان وعملية جمع للمعلومات في قرى جبل الشيخ والقنيطرة وريف درعا الغربي، كما تفتح خطوط تواصل مع شخصيات ووجهاء في القرى الملاصقة للحدود، وتشنّ حملات اعتقال وترهيب للرافضين للتعاون مع الاحتلال. أيضاً، عمدت تل أبيب إلى إنشاء مستوصف قريب من بلدة حضر، وتشجيع أهالي القرى المجاورة من مختلف المذاهب والطوائف على الاستفادة منه، في وقت تخطط فيه لإنشاء مستوصف آخر في ريف درعا، توازياً مع دأبها على تقديم بعض المساعدات العينية، والتي تهدف عبرها إلى شراء ذمم الأهالي واستغلال الظروف الاقتصادية الصعبة بالنسبة إليهم.

أمّا في السويداء، فتستغلّ إسرائيل المجازر التي ارتكبتها القوات التابعة للحكومة السورية الانتقالية ومجموعات من العشائر، وعدم اتّخاذ أيّ خطوات جدية من جانب حكومة دمشق لتحقيق العدالة وحلّ الأزمة، للدفع نحو الفصل النهائي بين أهالي المحافظة والدروز السوريين بشكل عام وبين السلطة السورية الجديدة، وتعزيز وضعية الشيخ حكمت الهجري، فضلاً عن محاولة الحفاظ على الوضع الحالي في المحافظة الجنوبية -في انتظار تراجع حمّية الإدارة الأميركية الحالية في الدفاع عن سلطة الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، في النصف الثاني من ولاية الرئيس دونالد الحالية ربما-. أمّا في جبل الشيخ، فتذهب إسرائيل إلى محاولة إنشاء جيش صغير لتوالي «أمن القرى»، وهو ما يعمل عليه اللواء غسان عليان، مَنسّق شؤون الدروز في سوريا ولبنان في جيش الاحتلال.

يبدو النظام السوري الحالي، عالقاً بين رعاية الولايات المتحدة له، وتسليم واشنطن لإسرائيل بأهدافها العامة في سوريا

أمّا الأخطر من ما تَقدّم، فمحاولة إسرائيل الاستفادة من الواقع الحالي، العسكري والسياسي، لتوسيع الاستيطان في الجولان المحتلّ، ورفع عدد المستوطنين إلى خمسين ألفاً، أي ضعف عدد السكان السوريين حالياً في القرى الخمس المحتلة، والضغط على السكان السوريين للحصول على الجنسية الإسرائيلية، فضلاً عن انتهاز الغضب في الجولان تجاه حكومة دمشق بعد مجازر السويداء، لإقناع السكان بالتراجع عن رفض الجنسية الذي أعقب قرار الضمّ وانتفاضة 1981 . 1982.

أمّا سياسياً، فأهملت إسرائيل في الأشهر الماضية، محاولات السفير الأميركي في تركيا، توم برّاك، استئناف اللقاءات بين دمشق وتل أبيب، وتجاهلت رسائل الشرع العلنية والسرية لعقد اتفاق أمني، وردّت عليه بالمزيد من العدوان، مكتفيةً بالحصول على حدّ أدنى من التنسيق الأمني الذي أقرّت به السلطة الانتقالية في «اتفاق باريس»، وإبلاغ الرسائل إلى الجانب السوري عبر الوسيط الأميركي. وبالتوازي، تُشنّ حملة إعلامية بهدف تصوير النظام السوري الجديد، ومن خلفه تركيا، كعدو مقلق، والتحضير للقيام بالمزيد من الخطوات العدائية على الساحة السورية في المرحلة المقبلة.

وهكذا، يبدو النظام السوري الحالي، عالقاً بين رعاية الولايات المتحدة له، وتسليم واشنطن لإسرائيل بأهدافها العامة في سوريا (لخصوصاً لناحية منحها الجولان المحتلّ بعد مباركة ترامب، في ولايته الأولى، «السيادة الإسرائيلية» على الهضبة، وعدم تراجع إدارة الرئيس جوزف بايدن عن هذا القرار)، مع تحفُّظ برّاك الذي تحرجه الإجراءات الفاقعة التي تقوم بها تل أبيب أحياناً، لا سيما أخيراً عبر قصف مطار أبو الظهور.

ومما لا شكّ فيه، أن المرحلة المقبلة، لا سيما بعد الانتخابات الإسرائيلية، تحمل مخاطر مرتفعة على الساحة السورية، مع سعي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى معاودة إطلاق حملاتها حيث يلزم، بهدف تثبيت «منجزات» السنوات الثلاث الماضية وإزالة التهديدات الطارئة. ومن هنا، يبرز خطر احتلال المزيد من الأراضي في فلسطين ومحيطها، وزيادة حركة الاستيطان والسيطرة على موارد جديدة، خصوصاً من المياه والأراضي الزراعية.

دعوة غروسي إلى سوريا
شكوك إسرائيلية في «نشاط نووي»!

دمشق - الأخبار

تزامن استهداف إسرائيل مطار «أبو الظهور» العسكري في ريف إدلب، أول من أمس، مع زيارة المدير العام لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، رافائيل غروسي، يومَي 17 و18 آب إلى سوريا. وكانت دمشق أبلغت الوكالة بوجود مواد نووية في موقع لم يكن معلناً، ودعتها إلى التحقّق منها، في ما بدا مراهنةً من قِبل السلطات الانتقالية على سحب أوراق الضغط الإسرائيلية.

وجاءت الخطوة السورية إثر تفاهم سوري - أميركي - إسرائيلي، صيغَ على خلفية مزاعم إسرائيلية برصد تحرّكات في موقع سرّي يُشار إليه باسم «الموقع 99»، أثارت شكوك تل أبيب في محاولة السلطات الانتقالية الوصول إلى المواد المخزّنة، واحتمال تلقّيها مساعدة تركية في ذلك. وكان موقع «أكسيوس» نقل، في العاشر من آب الجاري، عن مسؤولَين أميركيين وإسرائيليين، أن إدارة دونالد ترامب توصّلت إلى تفاهمات مع كلّ من دمشق وتل أبيب لتأمين «المواد المخزّنة» في الموقع وإزالتها منه، تفادياً لـ«تصعيد محتمل».

ووفق رواية المسؤولين الذين نقل عنهم «أكسيوس»، راقبت إسرائيل «الموقع 99» خلال العامَين الماضيين، بعدما خزّن فيه النظام السابق مواد مرتبطة بمشروع مفاعل «الكِبَر» في دير الزور (الذي دمرته إسرائيل عام 2007). وإذ قصفت تل أبيب مداخل الموقع بعيد سقوط النظام لمنع الوصول إليه، فهي هدّدت باستهدافه مجدداً إذا لم تُنقل المواد أو ظهرت مؤشرات إلى محاولة السلطات السورية الوصول إليها. لكن مسؤولاً أميركياً أفاد «أكسيوس» بأن إسرائيل لم تكن على وشك تنفيذ ضربة جديدة، وأن إدارة ترامب طلبت منها الامتناع عن أيّ تحرك، ريثما تقوم «الوكالة الدولية» بمهمتها.

وخلال زيارته، دخل غروسي موقع دير الزور، في أول زيارة معلنة للوكالة إليه منذ عام 2008، كما زار موقعاً ثانياً مرتبطاً بالمواد التي أبلغت عنها دمشق أخيراً. وفيما لم يعلن البيان المشترك الذي صدر عن الجانبَين نقل المواد خارج سوريا، فهو أكّد أن عمليات التحقّق ستستمر وفق جدول وخطوات متفَق عليها، على أن يرفع غروسي النتائج، بعد استكمالها، إلى مجلس محافظي «الوكالة». وفتح هذا الأمر الباب أمام تفسيرات عديدة تتعلّق بالطبيعة الحقيقية للمواد المخزّنة، خصوصاً أن غروسي كان تحدّث عن «بضعة أطنان من المواد النووية» يمكن «إساءة استخدامها». في وقت نقل فيه «أكسيوس» عن مسؤول أميركي، قوله إن المخزون يضمّ «الكعكة الصفراء»، وهي مادة مشتقة من خام اليورانيوم، بالإضافة إلى بقايا مرتبطة بمشروع «الكِبَر». وأشار التقرير نفسه إلى إمكان استخدام تلك المواد في صنع «قنبلة قذرة»، وإن لم تكن تصلح مباشرة لصناعة سلاح نووي.

وبحسب مصادر أمنية مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن التفاهم السوري - الإسرائيلي - الأميركي، لا يقف عند حدود مفاعل دير الزور المدمّر -الذي زارته الوكالة ثلاث مرات على الأقل خلال عامَين بعد سقوط النظام-، بل يتعدّاه إلى موقع في وسط سوريا عمدت إسرائيل إلى ضرب مداخله لمنع التقدّم إليه، قبل أن تتجه دمشق إلى الإبلاغ عنه وتأمينه.

ورغم بدء تنفيذ ذلك التفاهم، علّقت صحيفة «يسرائيل هيوم» على تصريحات وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، بشأن نية «الاحتفاظ بالمواد النووية المتبقّية من عهد الأسد» لغرض استخدامها السلمي في مجالات الطب والطاقة وغيرها، بوصف ذلك بأنه تراجع عن التفاهمات المبرمة.

تقرير

«صندوق النقد» و«البنك الدولي» في سوريا
عودة إلى «الخديعة» نفسها؟

سلام محمد

مرّت العلاقة السورية مع المؤسّستَين الدوليتَين الشهيرتَين: «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي»، خلال العقود الماضية، بمراحل متباينة، اتّسمت أحياناً بالقطيعة الكاملة كما في سنوات الحرب الممتدّة بين عامَي 2011 و2024، وأحياناً أخرى بالتعاون الفني والمالي، وصولاً إلى تطبيق دمشق الكثير من توصيات المؤسّستَين في الإصلاح الاقتصادي والمالي، وتحديداً ما بين عامَي 2005 و2010. وبعد سقوط النظام السابق، وما تبعه من انفتاح عربي وغربي واسع، عاد التعاون بمختلف أشكاله بين دمشق والمؤسّستَين المذكورتَين، وذلك بتبنّي الأولى سياسات ليبرالية قاسية على حساب الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود. ومع أن الإدارة الجديدة أعلنت صراحة أنها ليست في صدد طلب قروض لتسريع تعافي اقتصاد البلاد، إلا أن الخوف لم يُعَد من الاستدانة بحدّ ذاتها، وإنما من مضمون المشاورات والنصائح التي يمكن أن تقدَّم، والتقليل من خطورة المشاكل الاجتماعية وانعكاسات سياسات «التحرير والإصلاح» على حياة الناس. وهذا ما كان حدث بالضبط قبل حصول الانفجار الاجتماعي الشهير بداية العام 2011، وتحوّله بعد أشهر قليلة إلى حرب كارثية أتت على الأخضر واليابس في البلاد.

عودة إلى ما قبل 2011

قبل عام واحد تماماً من اندلاع أولى التظاهرات الشعبية في منتصف آذار/ مارس 2011، كان «صندوق النقد الدولي» يشيد، في تقريره السنوي المعتاد عن سوريا، والمتعلّق بما يسمّى مشاورات المادة الرابعة، بالإصلاحات التي أجرتها الحكومة السورية آنذاك، و«إصرار السلطات على تحديث نظام الدعم لزيادة المكاسب المالية والكفاءة وتوجيه المساعدات»، واصفاً برنامج تحديث القطاع المالي بـ«الطموح». في ذلك التقرير، الملي بعبارات الثناء والإعجاب والتشجيع، لم يكتب خبراء الصندوق تحذيراً واحداً عن خطورة التأثيرات الواقعة على القطاعات الإنتاجية من جرّاء سياسة تحرير التجارة ورفع أسعار السلع والخدمات المدعومة، لا سيما تلك المتعلّقة بالكلفة الاجتماعية الباهظة. لا بل إن هؤلاء الخبراء اعتبروا أن انخفاض الاستهلاك المحلّي من البترول بعد رفع أسعاره، هو دليل على وجود هدر وتسريبات فقط، وكأن خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في المنطقة الشرقية بعد موجة الجفاف الشديدة وهجرة آلاف الأسر إلى محافظات أخرى، ليس له علاقة بتراجع استهلاك المازوت؛ والأمر نفسه ينسحب على توقّف آلاف المنشآت والورش الصناعية والحرفية عن الإنتاج، والذي أعقب إغراق الأسواق المحلّية بالمنتجات التركية المنافسة.

توقّعات خبراء الصندوق آنذاك، كانت تشير إلى وجود تحسّن في الأداء الاقتصادي خلال عام 2010؛ إذ «من المتوقّع أن يسهم التعافي المستمر في أسواق شركاء سوريا التجاريين في زيادة تدريجية في الصادرات والتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه من المرجّح أن يستمرّ القطاع الزراعي في التعافي من الجفاف الشديد الذي شهده العامان الماضيان، ويُتوقَّع أن يبلغ النمو 5%، كما يُتوقّع أن ينخفض العجز المالي الإجمالي بنحو نقطة مئوية واحدة». وحتى عند العودة إلى تقرير العام السابق، أي 2009، سنجد تقييماً مشابهاً، حيث تتكرّر كثيراً عبارات الترحيب والإشادة بما أنجزته السلطات في العام 2008 من «إصلاحات اقتصادية». فمثلاً، كان هناك ثناء من جانب الخبراء على «التقدّم المحرز في التحوّل إلى اقتصاد السوق»، مع الإشارة إلى «أن الجزء المتبقّي من برنامج الإصلاح الهيكلي كبير». ولذلك، حثّ الخبراء الحكومة على «مواصلة تحرير التجارة الخارجية. وفي مجال خفض الدعم على الوقود، اعتبر الخبراء أن ذلك أسهم في تحسين آفاق المالية العامة للبلاد». كما حثّ التقرير «الحكومة على الحفاظ على هذا التقدّم بهدف إلغاء الدعم تماماً بحلول العام 2010، مع برنامج تعويضي موجّه إلى المستحقّين لتخفيف أثر إلغاء الدعم على الفقراء».

طبعاً، في العام التالي لم يجرِ الصندوق أيّ مراجعة موضوعية، كما

لماذا تزداد انتقادات السوريين للأوضاع الاقتصادية والمعيشية إذا كانت هناك بوادر للتعافي؟

لم يقُم بأيّ محاولة لتتبّع ذلك الأثر، في وقت كان فيه الخبراء المحلّيون والصناعيون والاقتصاديون يرفعون الصوت بالتحذير من مغبّة الاستمرار في سياسة التحرير المتسارع للاقتصاد، لا سيما أن تقييم منتصف الخطّة الخمسية العاشرة، والذي رفض نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حينها، عبد الله الدردري، اعتماده، شكّل فضيحة حكومية لجهة إقراره بعدم التكافؤ بين عمليات لبرلة الاقتصاد والخدمات المدعومة، لا سيما تلك المتعلّقة بالكلفة الاجتماعية الباهظة. لا بل إن هؤلاء الخبراء اعتبروا أن انخفاض الاستهلاك المحلّي من البترول بعد رفع أسعاره، هو دليل على وجود هدر وتسريبات فقط، وكأن خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في المنطقة الشرقية بعد موجة الجفاف الشديدة وهجرة آلاف الأسر إلى محافظات أخرى، ليس له علاقة بتراجع استهلاك المازوت؛ والأمر نفسه ينسحب على توقّف آلاف المنشآت والورش الصناعية والحرفية عن الإنتاج، والذي أعقب إغراق الأسواق المحلّية بالمنتجات التركية المنافسة.

توقّعات خبراء الصندوق آنذاك، كانت تشير إلى وجود تحسّن في الأداء الاقتصادي خلال عام 2010؛ إذ «من المتوقّع أن يسهم التعافي المستمر في أسواق شركاء سوريا التجاريين في زيادة تدريجية في الصادرات والتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه من المرجّح أن يستمرّ القطاع الزراعي في التعافي من الجفاف الشديد الذي شهده العامان الماضيان، ويُتوقَّع أن يبلغ النمو 5%، كما يُتوقّع أن ينخفض العجز المالي الإجمالي بنحو نقطة مئوية واحدة». وحتى عند العودة إلى تقرير العام السابق، أي 2009، سنجد تقييماً مشابهاً، حيث تتكرّر كثيراً عبارات الترحيب والإشادة بما أنجزته السلطات في العام 2008 من «إصلاحات اقتصادية». فمثلاً، كان هناك ثناء من جانب الخبراء على «التقدّم المحرز في التحوّل إلى اقتصاد السوق»، مع الإشارة إلى «أن الجزء المتبقّي من برنامج الإصلاح الهيكلي كبير». ولذلك، حثّ الخبراء الحكومة على «مواصلة تحرير التجارة الخارجية. وفي مجال خفض الدعم على الوقود، اعتبر الخبراء أن ذلك أسهم في تحسين آفاق المالية العامة للبلاد». كما حثّ التقرير «الحكومة على الحفاظ على هذا التقدّم بهدف إلغاء الدعم تماماً بحلول العام 2010، مع برنامج تعويضي موجّه إلى المستحقّين لتخفيف أثر إلغاء الدعم على الفقراء».

طبعاً، في العام التالي لم يجرِ الصندوق أيّ مراجعة موضوعية، كما فعل في العام الماضي، عاد «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» إلى العمل مجدّداً في سوريا، في وقت أعلنت فيه السلطات الجديدة، على لسان أكثر من مسؤول فيها، عن توجّهها إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق، بادئةً أولى خطواتها على هذا الطريق بتحريرها الكامل لأسعار المشتقات النفطية لتصبح بالسعر العالمي، وخفض الدعم بشكل كبير عن الكهرباء والخبز، فضلاً عن رفع معظم القيود عن المستوردات والتفكير في خصخصة القطاع العام. وعلى الأثر، عاد «صندوق النقد» ليبيع الوهم المحبَّذ لدى الحكومات؛ إذ خلص تقييمُ بعثته التي زارت دمشق في شباط/ فبراير الماضي، إلى أن «الاقتصاد السوري واصل إظهار بوادر تعافٍ، مع تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي نتيجة لتحسّن شعور المستهلكين والمستثمرين، ورفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، وإعادة اندماجها تدريجياً في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وبشّر التقدّم المحرز نحو المصالحة الوطنية، واستمرار عودة اللاجئين، وزيادة إمدادات الكهرباء وهطول الأمطار، والعديد من المشاريع الاستثمارية الجديدة الكبيرة، بآفاق نموّ واعدة لعام 2026 وما بَعده». لكن عملياً، ما حدث على أرض الواقع كان خلاف ذلك؛ فالمشاريع الاستثمارية الكبيرة تُبيّن أن معظمها مجرّد نوايا لا أكثر، ورفع العقوبات لا يزال إلى الآن نظرياً، فيما المستهلكون لم يشعروا سوى بزيادة معدّلات التضخم والغلاء.

وفي تقييمه المشار إليه أيضاً، ذكر الصندوق أن «البيانات الأوّلية تشير إلى أن موازنة الحكومة المركزية اختُتمت عام 2025 بفائض طفيف، حيث تركّز الإنفاق على تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين مستويات معيشة المواطنين، ورفع مستوى الأجور». وإذا كان رفع مستوى الأجور قد تحقّق فعلاً، وهي خطوة تُحسب للحكومة الانتقالية، إلا أن الصندوق غضّ الطرف عن تسريح ما يزيد على 800 ألف عامل، عسكري ومدني، وتبعات ذلك على المستوى المعيشي لآلاف الأسر، وعلى مستقبل الاستقرار الاجتماعي. وإلى أبعد من ذلك ذهبت بعثة الصندوق في تخيّلاتها، طالبةً من الحكومة «مواصلة الجهود لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لدعم الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع»، فيما لا تبدو هذه الشبكة موجودة أصلاً حتى بصار إلى تعزيزها.

أيضاً، وقبل أيام قليلة، زارت بعثة جديدة من «النقد الدولي» سوريا، وأصدرت بياناً أعلنت فيه أن «الاقتصاد السوري يشهد تعافياً متزايداً، مع توقّعات نموّ اقتصادي تتجاوز نسبته 10% في عام 2026، وسيستمرّ النمو القوي في عام 2027، مدعوماً بتحسّن الزراعة وإنتاج النفط والغاز وتوفير الكهرباء والتجارة والخدمات، فضلاً عن عودة اللاجئين وتزايد أعداد الزوار والإنفاق الحكومي. ومع ذلك، لا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع، بالإضافة إلى اختلال وتيرة النمو بين المناطق». وهنا، يمكن التوقّف عند نقطتَين: تجاهل الصندوق حقيقة أن الدول التي تشهد تحولاً سياسياً بعد سنوات من الحروب والنزاعات غالباً ما تسجّل معدلات نمو مرتفعة لا تكون وليدة تعافٍ اقتصادي حقيقي؛ وسوريا ليست استثناءً من ذلك. والنقطة الثانية، الإشارة إلى الفقر باعتباره إرثاً من زمن الحرب، وبالتالي تبرئة السياسات الليبرالية الجديدة المطبّقة من أيّ مسؤولية.

المقال كاملاً على الموقع

على الموقع
لا موعد قريباً لحلّ «الإدارة الذاتية»: «قسد» باقية على مطالبها

الكرة الإنكليزية

زحمة في «بريميرليغ»... سوق المدربين يخطف الأضواء

ينطلق الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم غداً الجمعة. موسمٌ يعد بالكثير، خاصةً مع قيام 9 أندية بتغيير مدربها الرئيسي. وهو أكبر عدد تشهده الجولة الافتتاحية في دوري الأضواء على الإطلاق

حسين فحص

مع انطلاق كل موسم من الدوري الإنكليزي الممتاز، يخطف اللاعبون عادةً الأضواء عند انتقالهم إلى نادٍ جديد. لكن المعادلة اختلفت في موسم 2027/2026، حيثُ سوف تشهد تسعة أندية في «بريميرليغ» تولّي مدربين جدد زمام الأمور. ورغم ضخامة العدد، يقع الضغط الأكبر على ثلاثة مدربين هم: الإيطالي إنزو ماريسكا مع مانشستر سيتي والإسباني أندوني إيراولا مع ليفربول والإسباني الآخر تشابي ألونسو مع تشيلسي.

بعد تنحّيه عن منصبه في بدايات الموسم الماضي رفقة تشيلسي، انتظر ماريسا حتى الصيف ليُشرف على تدريب مانشستر سيتي.

يخوض المدرب الإيطالي فترته الثالثة مع أزرق مانشستر، إذ سبقَ له العمل كمدرب رئيسي لفريق النخبة للتطوير (الفريق الرديف) في موسم 2021/2020، ومساعدٍ للمدرب بيب غواردیولا في موسم 2023/2022، وهو الموسم الذي حقق فيه السيتي الثلاثية التاريخية.

ورغم التعويل الكبير عليه، يواجه ماريسكا ضغوطاً مبكرة نظراً إلى خلافته المدرب الأسطوري بيب غواردیولا، كما زادَ الضغط أكثر بعد خسارة مانشستر سيتي قبل أيام كأس المجتمع أمام أرسنال (3-0).

وفي ليفربول، تم تعيين أندوني إيراولا على رأس العارضة الفنية للفريق خلفاً للمدرب المُقال الهولندي أرني سلوت. وتأمل إدارة «الريدز» من مدربها الجديد أن يُعيد الفريق إلى أسلوب كرة القدم الهجومي الذي ميّزَ ليفربول تحت قيادة المدرب الأسبق يورغن كلوب.

وكان إيراولا قد لفتَ أنظار ليفربول بفضل إنجازاته مع نادي بورنموث، حيثُ نجحَ في تحسين مركز الفريق في الدوري خلال كل موسم من المواسم الثلاثة التي قضاها معه، وضَمِنَ إنهاء الموسم الماضي في المركز السادس ما جعل بورنموث يتأهّل إلى المنافسات الأوروبية لأوّل مرة في تاريخه. لكن بالطبع، المهمة ستكون أصعب بالنسبة إلى إيراولا في ليفربول نظراً إلى الضغوط بالفوضى، إذ بدأ الموسم الماضي تحت قيادة ماريسكا وشهد بعدها فترة قصيرة وغير موفّقة تولّى فيها الإنكليزي ليام روزينيور المسؤولية، ما جعل الفريق يُنهي موسم الدوري في المركز العاشر.

بالإضافة إلى أن سوق الانتقالات المميز الذي شهدَ استقدام لاعبين مهمّين، على رأسهم الجنّاح الإنكليزي مورغان رودجيرز، ولاعبا الخبرة الإنكليزيّان داني ويلبيك (مهاجم) وجوردان هيندرسون (متوسّط ميدان)، قد يمنح غياب المشاركة في البطولات الأوروبية الونسو وقتاً ثميناً لبناء فريق يعكس رؤيته وأسلوبه الخاص.

سوف تشهد تسعة أندية في «بريميرليغ» تولّي مدربين جدد زمام الأمور

> قد يستفيد الونسو من غياب تشيلسي عن البطولات الأوروبيّة

مدربون جدد

وعلى نسق ليفربول ومانشستر سيتي وتشيلسي، قامت 6 أندية إنكليزية أخرى بتغيير مدرّبها الرئيسي، حيث استقدمَ بورنموث المدرب ماركو روز، ووقّع إيسويتش تاون مع المدرب غاري أونيل، فيما وضع نوتينغهام فوريست المدرب أوليفر غلاسنير على رأس العارضة الفنية للفريق. من جهته، وقّعَ كريستال بالاس مع المدرب بيير ساج، وفولهام مع الفارو أربيلوا، ونيوكاسل مع ماتياس يايسله.

مع ذلك، يبقى الثقل كلّه على ماريسكا وإيراولا والونسو المطالبين بإيقاف عجلة بطل الموسم الماضي أرسنال تحت قيادة المدرب الإسباني ميكيل أرتيتا، فهل يتمكّن أحدهم من ذلك؟

والتطلعات الأكبر.

مدرب إسباني جديد آخر سيكون تحت المجهر، هو تشابي ألونسو. جاءت الانطلاقة الحقيقية للمدرب الشاب في ألمانيا مع باير ليفركوزن، حيثُ قادَ الفريق لتحقيق ثنائية محلية تاريخية (دوري وكأس) دون أي هزيمة في موسم 2024/2023.

إنجازٌ أهّلَ ألونسو لتولّي المهمة التدريبية الكبرى في نادي ريال مدريد الذي سبقَ له وأن مثّلَ ألوانه كلاعب، لكن تجربته في ملعب سانتياغو برنابيو سرعان ما تدهورت، ليُغادر النادي في يناير/كانون الثاني بعد أقل من ثمانية أشهر على تولّيه المسؤولية.

وبعد أشهر من التكهنات حول مستقبله، تمكّنَ تشيلسي من إقناع الونسو بمشروع النادي، وإعطاء صلاحية «المدير الفني» وليس «المدرب»، ما جعلَ بصمته واضحة في سوق الانتقالات وخاصةً في ما يتعلّق باستقدام لاعبي الخبرة.

وتتمثل مهمة المدرب البالغ من العمر 44 عاماً في إعادة الاستقرار إلى تشيلسي بعد موسمٍ اتسمَ

أخبار رياضية

قرعة دوري التحدي الآسيوي اليوم

ينتظر الجمهور الكروي اللبناني بشكل عام، وجمهورا ناديي الأنصار والنجمة ما ستؤول إليه قرعة دوري التحدي الآسيوي لكرة القدم التي ستقام في العاصمة الماليزية كوالالمبور عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت بيروت. قرعة ستحدد المجموعات والمنافسين الذين سيواجهون ممثلي لبنان في البطولة الآسيوية الثالثة. يشارك في البطولة عشرون فريقاً موزعين بين منطقتي غرب وشرق آسيا بواقع 12 فريقاً من غرب آسيا وثمانية من شرقها. وستقسم أندية غرب آسيا على ثلاث مجموعات إذ يتأهل إلى نصف النهائي بطل كل مجموعة إضافة إلى أفضل نادي احتل المركز الثاني في المجموعات الثلاث. وتم تصنيف الناديين اللبنانيين الأنصار والنجمة ضمن الفئة الثانية مع القادسية الكويتي، وبالتالي لا مجال للناديين اللبنانيين أن يكونا في المجموعة عينها مع النادي الكويتي أو مع بعضهما في مجموعة واحدة على مبدأ حماية الفرق من الجنسية عينها من اللعب في مجموعة واحدة.

وسيقام الدور الأول بنظام التجمع من مرحلة واحدة في الفترة ما بين 17 و24 تشرين الأول 2026، في حين سيقام الدور نصف النهائي لمنطقة غرب آسيا ذهاباً وإياباً في 3 و18 آذار 2027. وسيلعب الفائزان في نهائي المنطقة في 7 و15 نيسان 2027 أيضاً ذهاباً وإياباً، على أن تقام المباراة النهائية للبطولة بين بطل غرب آسيا وبطل شرق آسيا في 8 أيار 2027.

رودري يعيد التوازن إلى برشلونة

أعلن مقربون من نادي برشلونة الإسباني أن الهدف من التوقيع مع لاعب خط الوسط رودري القادم من مانشستر سيتي الإنكليزي، هو لمنح مزيد من الهدوء والثبات في وسط ملعب النادي الكاتالوني. ويريد برشلونة إعادة الهدوء إلى وسط الملعب، وتكرار تجربة الأيام الذهبية حين كان خط الوسط البرشلوني يرتكز على تشافي وأنييستا. وسيقود رودري خط الوسط إلى جانب بيدري وغابي وعدد من النجوم بينهم رافينيا وداني أولمو... ويمكن لهذا التشكيل مع رودري أن يتيح مساحات للمهاجم لامين يامال، ويزيد من نسبة الاستحواذ على الكرة. وهذه الفلسفة التي ينتهجها برشلونة اليوم تؤكد أن النادي يريد العودة إلى أيام سيطر فيها على كرة القدم الأوروبية.

كلمات متقاطعة 5158

أفقيا

1- دولة آسيوية – سارق – 2- بحيرة أوروبية – عاصمة أوروبية – 3- بعد بالأجنبية – أحرف متشابهة – 4- في الحكومة – بلدة لبنانية في قضاء الكورة – 5- محب وميّال للأكل والطعام – للتفسير – 6- عقد إتفاق – تعتع في حرف التاء أو الراء – 7- مرتفع – عرّض نفسه للخطر – ضمير متصل – 8- موضع الجنين في أحشاء الحبلى – قلب – لم يتذكّر الدرس – 9- حيوان أليف – خبرٌ يابس – حرف جزم – 10- كبرى جامعات المملكة العربية السعودية

عمودياً

1- ملكة مصرية شهيرة أوقعت قيصر روما في حبها – 2- مدينة فرنسية – من الفاكهة – 3- اغلظ أوتار العود – يهرب – موضع هبوب الريح – 4- عدد كثير وهائل من الرزاز – شقيق – جواب – 5- ثقل مرضه ودنا من الموت – خلاف يمين – 6- تردد الخاطر بالتأمل والتدبّر بطلب المعاني – عازف الطبل – 7- لقب القائد النازي هتلر – بيت العنكبوت – 8- روح الإنسان – 9- خاصم أشدّ الخصومة – مدينة بريطانية في يوركشير – 10- صحيفة بريطانية

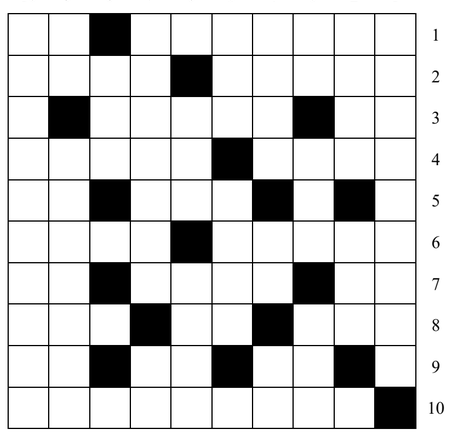

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بابا روما – 2- عتل – حضيض – 3- لوار – ر ر ر – 4- مسلات – ماحل – 5- حل – دير – موا – 6- سكر – كوب – شل – 7- أيامهم – 8- بشعلي – جاش – 9- جنيْب – رقراق – 10- بيار رونسار

عمودياً

1- بعل محسن – جب – 2- أتوسلك – بني – 3- بلال – راشيا – 4- راد – يعبر – 5- رت – تيكال – 6- روميرو – 7- محرم – به – قن – 8- إضرام – مجرّس – 9- حوش – ١١١ – 10- نضال الأشقر

sudoku 5158

				5				
3		2	1		6		5	
	8			9		4		7
	3	5	8		4			1
2				3				5
			5		1	2		
		3			2	7		
	2	8		6			4	
4			3		5			9

حلول الشبكة السابقة

3	5	2	1	7	6	9	4	8
7	8	4	9	3	2	6	5	1
9	1	6	8	5	4	2	7	3
2	4	1	6	9	7	8	3	5
8	6	3	4	1	5	7	2	9
5	9	7	2	8	3	1	6	4
1	3	5	7	2	8	4	9	6
6	7	9	5	4	1	3	8	2
4	2	8	3	6	9	5	1	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 455

كلمة السر من 7 حروف: دوامة مائية تحدث في البحر نتيجة إلتقاء تيارات متعارضة

الجاذبية - البالوع - الجريان - اندفاعي - اضطراب - العمق - المد - بحار - تيار - جزر - حوض - دوران - دفق - رياح - زبد - شاطئ - محيط - مياه - مطر - موج - نش

ا	ل	ج	ا	ذ	ب	ي	ة	ا	ط
ل	ع	و	ل	ا	ب	ل	ا	ي	م
ق	د	ر	ا	ل	م	د	ح	ي	ن
م	ق	و	ا	ز	د	م	ا	ض	ا
ع	ف	ر	ر	ح	ب	ه	ن	و	ي
ل	د	ج	ت	ا	ب	د	ش	ح	ر
ا	و	ي	ئ	د	ن	ج	ز	ر	ج
م	ا	ط	ا	ض	ط	ر	ا	ب	ل
ر	ا	م	ط	ر	ح	ا	ي	ر	ا
ش	ر	ا	ن	د	ف	ا	ع	ي	و

حلول الشبكة السابقة: جيتيفا

عملية حسابية 455

شروط اللعبة: ضع الأرقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X	12	٪		=	15
X		X		X		
	+		X		=	63
٪		–		X		
	X		X	8	=	72
=		=		=		
25		69		96		

حلول الشبكة السابقة

61	–	15	٪	2	=	23
+		X		X		
14	X	3	٪	6	=	7
٪		٪		X		
3	X	5	X	6	=	90
=		=		=		
25		9		72		

شبكة العنكبوت 455

إعداد نعوم مسعود

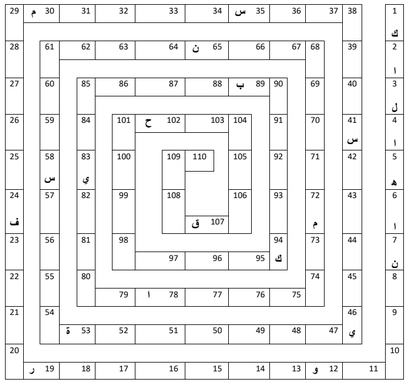

1 – 7 مدينة اميركية في ولاية فلوريدا
6 – 20 قاض بطالي اطلق عملية «الأيادي النظيفة» لمكافحة الفساد وشبكات المافيا
19 – 28 قائد الجيش اللبناني
27 – 35 أغنية للفنان جورج وسوف
34 – 46 أغنية للفنان عبد الحليم حافظ
45 – 50 اوسمة
50 – 59 زوجة الموسيقار محمد عبد الوهاب الأخيرة كان تُطلق عليها لقب «الأباشة»
58 – 65 دولة أفريقية
65 – 72 رئيس حكومة لبنان
71 – 78 كاتب وروائي وصحافي فرنسي راحل من مؤلفاته «اعتراف كلود»
77 – 83 كتاب للأديب والصحافي اللبناني الراحل بيار روفايل
82 – 90 مغنية وممثلة لبنانية زوجة الممثل يوسف الخال
89 – 94 عاصمة تايلند
94 – 99 كبرى مدن باكستان
98 – 101 نوع من الحبوب يشبه القمح والشعير ويُعرف باسم الجاودار
101 – 104 نوع من التوابل له رائحة عطرية
104 – 107 من المكسرات
107 – 110 لون أحمر فاتح

حل شبكة العنكبوت السابقة

يوليو – يوسف حبشي الاشقر – قرنابل – لو بورجيه – جيهان السادات – دانسون – نجيب محفوظ – ظلام – ام البنين – ناديا لطفي – فيروزآبادي – دينار – ناريا حبيبي – ارمينيا – يانسون – نواكشوط – طماطم – مالابو

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5158

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان برازيلي. إشتهر عالمياً بأغنية « بالادا » التي دخلت قائمة أكثر الإسطوانات مبيعاً

8+9+10+5+3+2+8 = مدينة قبرصية ■ 6+7+8+1+1+11 = نهر روسي ■ 4+8 = مرتفع من الأرض

حل الشبكة الماضية: **ولي الدين يكن**

بودكاست

«الوليمة»: مراجعة داخلية أم إعادة إنتاج لـرواية الخصم؟

أثارت حلقة «الوليمة»، التي عرضت أخيراً، إشكالية تتجاوز مشروعية نقد «حزب الله» وإيران إلى بنية هذا النقد وأثره الإدراكي. حين تتراكم الأسئلة حول إخفاقات المقاومة وخياراتها وسلاحها وعلاقتها بالدولة وتدخّلها في سوريا، من دون حضور مواز للسياقات والبدائل ومسؤولية خصومها، قد تنقلب المراجعة الداخلية، من دون قصد، إلى إعادة إنتاج لرواية تمنح إسرائيل والولايات المتحدة موقع الفاعل القادر على التخطيط والمبادرة، وتحصر المقاومة في موقع المتلقي المطالب دوماً بتبرير خياراته وإخفاقاته

آسيا الحسيني *

بكثير من الشوق، انتظر جمهور «المحطة» حلقة بودكاست «الوليمة»، التي جمعت عدداً من الإعلاميين والصحافيين اللبنانيين، إلى جانب الضيف الرئيسي حسن أحمديان، الخبير في شؤون الشرق الأوسط الذي تعرّف إليه الجمهور العربي بصورة أوسع من خلال مشاركاته في برنامج «نقاش الساعة» على قناة «الجزيرة». ودفع حضور أحمديان، إلى جانب مجموعة من الأسماء الإعلامية المعروفة، إلى توقع حلقة «دسمة» استراتيجياً، تناقش الحرب على إيران، ومستقبل الصراع في الإقليم، والتحولات التي أصابت محور المقاومة، والعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتداعيات هذه المواجهات على لبنان والمنطقة.

وقدمت الحلقة بالفعل نموذجاً جميلاً لحوار هادئ نفتقده في المجتمع اللبناني وعلى شاشاته. فُتحت ملفات حساسة من دون صراخ أو تخوين، واتيح للمشاركين أن يختلفوا ضمن أجواء ودية. وهذه ميزة تستحق الإشادة، ولا سيما أنّ «المحطة» باتت من أبرز المنصات المستقلة التي تواجه مسارات التطبيع والاستسلام، وتكشف الاختراقات والعملاء، وتنتقد الارتهان السياسي للولايات المتحدة.

ومن هذا الموقع تحديداً يأتي هذا النقد: لا بقصد استعداء «المحطة» أو التشكيك في نيات القائمين عليها، بل حرصاً على تجربة إعلامية مستقلة تستحق التطوير. فالمشكلة لم تكن في مساءلة «حزب الله» وإيران، إذ لا ينبغي لأي تجربة سياسية أو مقاومة أن تبقى خارج النقد، بل في بنية النقاش، وفي التوازن بين الأسئلة والسياقات والأصوات الممثلة، وفي الأثر الإدراكي المتراكم الذي أنتجته الحلقة.

أصوات متعددة ضمن إطار نقدي واحد

اتجه النقاش منذ جزئه الأول نحو محاكمة سياسات «حزب الله » في لبنان والمنطقة، مع حضور محدود للسياقات التاريخية والسياسية والأمنية التي اتُخذت ضمنها قرارات الحزب ومحور المقاومة. وعلى الرغم من تعدد المشاركين، لم يكن هناك تعدد مماثل في الأطر التفسيرية؛ إذ تقاطعت غالبية المداخلات حول مساءلة الحزب عن سلاحه، وتدخله في سوريا، وعلاقته بالدولة، وأدائه الداخلي، وخطابه الإعلامي، وقدرته على حماية بيئته، وعلاقته بإيران. أما الرؤية التي تنطلق من منطق الحزب نفسه وتشرح أسباب قراراته والظروف التي أحاطت بها، فلم تكن ممثلة بصورة متكافئة.

وجد حسن أحمديان نفسه، في أكثر من محطة، في موقع المدافع عن السياسة الإيرانية، وأحياناً عن «حزب الله » نفسه. وبذلك كان الصوت الإيراني حاضراً بصفته طرفاً مطالباً بتفسير سلوكه والرد على الاتهامات، لا طرفاً متكافئاً يفرض زاوية تفسيره الخاصة. وقد أشار أحمديان إلى أنه كان من الأفضل حضور شخص يشرح الرأي المقابل في الملف اللبناني، في ملاحظة تكشف خللاً في تمثيل الآراء. وكان حضور صحافي أو باحث لبناني قريب فكرياً من الحزب سيجعل النقد أكثر عمقاً، ويحول الحلقة إلى مناظرة حقيقية بين قراءتين.

«حزب الله» والدولة: سياق لبناني غائب

طُرحت فكرة «احتكار حزب الله للمقاومة» كما لو أنها تهمة مكتملة، من دون العودة بما يكفي إلى المسار الذي أفضى إلى هذا الواقع. فقد نشأ الحزب في ظل اجتياح إسرائيلي ودولة عاجزة عن حماية أراضيها، وبنى عبر مسار طويل القوة الأكثر فاعلية في مواجهة الاحتلال، وصولاً إلى التحرير عام 2000 والانتصار في حرب 2006.

ويمكن مناقشة تركز قرار المقاومة في يد حزب واحد وعلاقة السلاح بالدولة، لكن وصفه بـ«الاحتكار» من دون تفسير ظروفه يجعله قراراً فئوياً مجرداً، لا حصيلة تفوق ميداني وعجز مزمن في الدولة. كما يغفل أن الحزب لا يزال يمثل، بالنسبة إلى شريحة واسعة من اللبنانيين، ضمانة أمام تكرار اجتياح عام 1982.

وانتقدت الحلقة أداء «حزب الله » داخل الدولة ومجاراته الحكومات المتعاقبة. وهذا نقد مشروع، لكن الدولة التي يُطلب منه الاندماج الكامل فيها ليست مؤسسة مستقلة ومقتدرة ومحايدة، بل بنية طائفية هشة تتجاذبها التدخلات الخارجية. كما يمكن تحويل أي مواجهة حادة مع رئيس الحكومة إلى استهداف للطائفة السنية، بما يرفع خطر الانفجار الداخلي.

ولم يحظ التدخل السعودي في السياسة اللبنانية وتاريخ صراع الرياض مع الحزب بمساحة توازي الحديث عن علاقته بإيران، كما لم تُناقش ضغوط واشنطن والرياض في الاستحقاقات اللبنانية. وهكذا قد يبدو الحزب كأنه يعطل دولة مكتملة السيادة، بينما هو مسؤول عن جانب من أزمتها، لا صانعها الوحيد.

وفي المقابل، لم تخضع الدولة وخصوم الحزب للصرامة النقدية نفسها: ماذا حققت الدبلوماسية اللبنانية؟ وما نتيجة الرهان على الضمانات الأميركية؟ وما البديل العملي القادر على حماية الجنوب؟ وجاء ذكر القيود الأميركية على تسليح الجيش بصورة خجولة، مع أنه لا يمكن مطالبة المقاومة بتسليم وظيفتها إلى مؤسسة ممنوعة من امتلاك قدرات ردعية فعلية. كما لم يُساءل بما يكفي ذهاب الدولة إلى التفاوض من دون أوراق قوة، بل وُضع العبء مجدداً على الحزب: لماذا لم يمنعه أو يتحرك ضده، رغم النكبة التي أصابت بيئته وحساسية الوضع الطائفي؟

> قدمت الحلقة مراجعة داخلية جريئة لكنها غير متوازنة

> مائدة طعام ومزاح وحديث عفوي بين أصدقاء

سوريا: محاكمة القرار بنتيجته

فتح النقاش ملف تدخل «حزب الله» في سوريا، واعتبر عدد من المشاركين أنه كان خطأ استراتيجياً لم يعترف به الحزب حتى اليوم. وهذه قراءة يحق للباحث مناقشتها، لكن الحكم على القرار انطلاقاً من نتيجته النهائية وحدها يقع في فخ التحليل بأثر رجعي، كما أشار أحمديان. فقد اتُخذ القرار بناء على قراءة رأت أن سقوط النظام السوري سيقطع خطوط إمداد المقاومة، ويهدد الحدود اللبنانية، ويضعف سوريا ويفككها ويحولها إلى ساحة مفتوحة أمام إسرائيل والولايات المتحدة. كما جاء التدخل في مرحلة شهد فيها لبنان تفجيرات انتحارية واستهدافات طاولت بصورة خاصة مناطق محسوبة على بيئة الحزب.

قد تكون هناك أخطاء في حجم القرار وطريقة تنفيذه وتسويقه، لكن من غير المنهجي التعامل معه كما لو أنه اتُخذ بلا تهديدات فعلية، ولا سيما أن سوريا باتت اليوم أكثر ضعفاً وتفككاً، فيما توسع إسرائيل احتلالها وتدخلها فيها. والمراجعة الجدية تقتضي الفصل بين أسباب القرار عند اتخاذه، والأخطاء التي رافقته، ونتائجه اللاحقة، لا دمجها في حكم إدانة واحد.

مقاومة تتحرك داخل بيئة إكراه

غاب عن الحلقة، أو لم يحضر بالوزن الكافي، أنّ «حزب الله » يتعرض لواحدة من أوسع عمليات الاستهداف والإقصاء في تاريخه، ضمن تعاون غربي وإسرائيلي وعربي متعدد الأدوات. ولا تقتصر هذه الحرب على الجانب العسكري، بل تشمل الحصار المالي والعقوبات والملاحقة السياسية والتصنيف بالإرهاب والحرب النفسية والإعلامية ومحاولات عزل الحزب عن بيئته وحلفائه. ولا يعفي ذلك الحزب من نقد أدائه، لكنه يجعل من غير العادل تقييمه كما لو كان يتحرك في ظروف طبيعية، أو كما لو كان تراجعه نتيجة عيوب داخلية فقط.

وناقشت الحلقة قرارات الحزب وإيران كما لو أنها اتُخذت وسط بدائل حرة، لا ضمن حصار مالي وعقوبات دولية وتفوق إسرائيلي جوي وتكنولوجي ودعم استخباري غربي وشبكات أمنية إقليمية، في ظل غياب المساءلة الدولية وضعف الدولة اللبنانية. وقد منحت هذه البيئة إسرائيل قدرة واسعة على التحرك والاختراق والاغتيال من دون عقاب فعلي.

لا تلغي هذه الظروف ما قد يعتبر أخطاء «حزب الله » وإيران، لكنها تشكل سياقاً أساسياً لفهم خياراتهما وحدود حركتهما. وعندما يُهمَّش هذا السياق، تبدو إخفاقات المحور ناتجة حصراً من سوء تقديره، بينما تبدو نجاحات الخصم ثمرة طبيعية لكفاءته. وهكذا تتشكل معادلة غير عادلة: يُفسَّر نجاح الخصم بقدراته، ويُفسَّر تعثر المقاومة بعيوبها، فيما تُستبعد من التقييم بنية القوة المختلة التي يتحرك الطرفان داخلها.

من وظيفة الحزب إلى صورة «الوكيل»

ناقشت الحلقة وظيفة «حزب الله» ضمن الاستراتيجية الإيرانية، وما إذا كان لا يزال يمثل جبهة متقدمة تمنع وصول الحرب إلى إيران، وما جدوى وجوده إذا أصبحت طهران مضطرة إلى خوض المواجهة مباشرة. وهذا سؤال ممكن من زاوية التحالفات، لكنه يصبح إشكالياً عندما يُختزل وجود الحزب في الوظيفة التي يؤديها للأمن الإيراني. فهذه المقاربة تُعيد، بصورة غير مباشرة، إنتاج سردية «الوكيل الإيراني»، مع إغفال أنّ الحزب نشأ أساساً نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للبنان، ويمثل شريحة لبنانية كبيرة تتعرض اليوم لعدوان قاس وتواصل تقديم التضحيات.

العلاقة بين الحزب وإيران قائمة على مصالح مشتركة، لكنها أكثر تعقيداً من علاقة وكيل بأصيل؛ إذ تجمع تقارباً أيديولوجياً وتهديداً مشتركاً وتاريخاً من الدعم، إلى جانب جذور لبنانية لا تُختزل في وظيفة إقليمية. وكان الأجدى السؤال أيضاً عن وظيفة الحزب في الدفاع عن أرض لبنانية محتلة، وما يمثله لبيئته، وما إذا كان دعم فلسطين مجرد وظيفة إيرانية أم خياراً أصيلاً في عقيدته.

الآلاء الإدراكي: خصم فاعل ومحور متلقٍ

حتى لو كانت كل قضية طرحتها الحلقة قابلة للنقاش منفردة، فإنّ تراكمها في اتجاه واحد أنتج صورة ذهنية توحي بأن إيران تدفع حلفاءها إلى تحمّل كلفة الحرب ولا تتدخل إلا عندما تُستهدف مباشرة، وأن «حزب الله » بالغ في تقدير قوته واحتكر المقاومة وأخفق في حماية بيئته ولم يبنِ دولة وفقد جزءاً من شرعيته وجدواه، في مقابل إسرائيل والولايات المتحدة اللتين ظهرتا بوصفهما مالكتين للتفوق والقدرة على التخطيط والاختراق وصناعة المبادرة. وإدراكياً، تمنح هذه الصورة الخصم صفات العقلانية والفاعلية وامتلاك الزمن، فيما يظهر المحور مرتبكاً ومنكشفاً ومتأخراً ودفاعياً. وهنا يكمن الخطر الإدراكي الأكبر: ليس بالضرورة في صحة هذا التفصيل أو خطأ ذاك، بل في الصورة الكلية الناتجة من جمع التفاصيل ضمن اتجاه واحد.

ظهرت إسرائيل باعتبارها الطرف الذي يراقب ويخطط ويخترق ويختار التوقيت ويستثمر ضعف خصومه، بينما ظهرت إيران والمقاومة كطرف ينتظر ويتلقى الضربات ويسيء التقدير. وهذا توزيع غير متكافئ للفاعلية: الخصم صانع للأحداث، وصاحب القضية موضوع لأفعاله ومدفوع إلى شرح خياراته والدفاع عن وجوده.

وتعزز هذا الأثر من خلال تكرار مفردات ذات شحنة إدراكية ثقيلة، مثل الفشل الأمني والاختراق وسوء التقدير وانهيار الردع وغياب الجدوى واحتكار المقاومة واختلال العقد الاجتماعي.

وفي المقابل، لم تحضر بالدرجة نفسها مفاهيم استمرار الاحتلال، وفشل الحسم الإسرائيلي، وعجز القوة العسكرية عن إنتاج استقرار سياسي، واعتماد إسرائيل الوجودي على الولايات المتحدة، واستنزاف القدرات الدفاعية الأميركية والإسرائيلية، وإخفاق محاولات إسقاط النظام الإيراني وإنهاء حركات المقاومة، وعدم القدرة على القضاء على حزب الله رغم حجم الضربات التي تلقاها. ولا تعني المطالبة بالتوازن استبدال الدعاية بالدعاية أو إخفاء خسائر المحور، بل تطبيق معيار واحد على الأطراف جميعاً؛ فإذا كانت خسائر المحور دليلاً على فشل استراتيجي، فيجب أن تخضع أهداف إسرائيل ونتائج حروبها للمقياس نفسه.

جلسة الاصدقاء وخفض المقاومة النفسية

كانت صيغة «الوليمة» من أجمل عناصر الحلقة: مائدة طعام ومزاح وحديث عفوي بين أصدقاء، وقد تلقاها جمهور «المحطة» بإيجابية كما يظهر من التعليقات على منصة يوتيوب. لكنها أدت في الوقت نفسه وظيفة إقناعية مهمة، إذ خففت حساسية المتلقي تجاه الأفكار المطروحة، وسهلت مرور أفكار كان سيتعامل معها بحذر أكبر لو صدرت عن منصة معادية.

في علم الاتصال، يُفهم ذلك من خلال مفهوم خفض المقاومة النفسية للرسالة. حين يعرف المتلقي أنّ الرسالة صادرة عن خصم، يشكك في المصدر ويبحث عن التلاعب. أما عندما تأتي الفكرة من شخص يثق به أو يعدّه قريباً من قضيته، فينخفض هذا الدفاع. وبمعنى أبسط: كلما شعر المتلقي أنّ المتحدث «منّا»، قلّ حذره تجاه ما يقوله. لذلك، قد تكون إعادة إنتاج إطار الخصم من داخل منصة مؤيدة للمقاومة أكثر تأثيراً من ترويجه في وسيلة معادية، لأن الجمهور يستقبله كمراجعة صادقة من الداخل.

ولا يعني ذلك منع النقد الداخلي؛ فالنقد ضرورة لحماية أي تجربة من الجمود. لكن المطلوب تحصينه بالفصل بين الوقائع والاستنتاجات، وتقديم السياق، واختبار رواية الخصم، ومنح الطرف المنتقَد حق الرد على كل نقطة، وإخضاع البدائل للصرامة نفسها.

نقد أكثر توازناً لا أقل جرأة

من منظور الحرب الإدراكية، قدمت الحلقة مراجعة داخلية جريئة لكنها غير متوازنة، وأعادت في أجزاء منها، من دون قصد بالضرورة، إنتاج عناصر من إطار الخصم عبر تضخيم فاعليته وتفصيل نجاحاته، في مقابل تكثيف مساءلة المقاومة وضعف السياق وغياب سردية مقابلة متكاملة. كما أخضعت المقاومة لمعايير لم تُطبق بالصرامة نفسها على الدولة وخصوم الحزب، فاصبح عبء التفسير والدفاع واقعاً على طرف واحد.

لا ينتقص هذا النقد من قيمة «المحطة»، بل إن قربها من جمهور المقاومة يجعل مسؤوليتها الإدراكية أكبر. والمشكلة لم تكن في انتقاد حزب الله وإيران، بل في بنية نقد منحت الخصم موقع الفاعل العارف، وحصرت المقاومة في موقع المتلقي الذي يدافع عن وجوده. لذلك لا يحتاج تطوير التجربة إلى نقد أقل، بل إلى نقد أعمق وأكثر توازناً: أن نسائل المقاومة بلا محظورات، وأن نسائل خصومها وبدائلها بالصرامة نفسها، إذ تصبح المراجعة أداة للفهم والتصحيح، لا لتكريس الإحباط أو نزع الفاعلية عن صاحب القضية.

* باحثة في الاتصال السياسي

حريات

حذفت «يوتيوب» قناة الكوميدي والناشط الايرلندي تادغ هيكي، متذرعة بانتهاك سياساتها المتعلقة بدعم «منظمات إجرامية او إرهابية». هيكي، المعروف بمقاطع ساخرة تنتقد الحرب على غزة والخطاب الإعلامي الغربي، رأى في القرار محاولة لإسكات صوته المؤيد لفلسطين، معلناً مواصلة نشاطه عبر منصات بديلة بعيداً من قيود

«يوتيوب»

يوتيوب يعاقب تادغ هيكي لعيون «إسرائيل»

بشكل مفاجئ من دون إنذار مسبق، أفاقت الكوميديا الساخرة في أوروبا قبل أيام على قيود رقمية جديدة؛ إذ أقدمت يوتيوب على حذف قناة الفنان والناشط الأيرلندي تادغ هيكي (Tadhg Hickey)، السبب الذي تذرعت به إدارة المنصة هو انتهاك السياسات المتعلقة بـ«دعم منظمات إجرامية أو إرهابية». أمر رد عليه هيكي بأنها مجرد ذريعة كلاسيكية لخنق صوت مؤيد للمقاومة في فلسطين ويفكك الدعاية الصهيونية عبر السخرية السوداء.

ويأتي هذا الإجراء بعد سنوات من نشر الكوميدي الأيرلندي مقاطع ساخرة واسكتشات سياسية تناولت الحرب على غزة والدعاية الإعلامية الغربية، مما أدى سابقاً إلى فرض قيود تقنية على حساباته عبر منصات أخرى مثل «إنستغرام» و«تيك توك».

من بلفاست إلى غزة

ينطلق هيكي في محتواه من تشبيه مباشر بين التاريخ الأيرلندي والتاريخ الفلسطيني. وفي مقابلات عدة، أوضح هيكي أن وعيه السياسي تشكّل في صغره في شوارع بلفاست وكورك عبر رؤية الأعمال الفلسطينية مرفوعة إلى جانب الأعمال الأيرلندية، مشيراً إلى أن البلدين يتشاركان تجربة التعرض للاستعمار والتهجير.

وأكد هيكي في تصريحاته أنّ دعم المقاومة الفلسطينية يُعد امتداداً لنضال الشعب الأيرلندي ضد الإمبريالية البريطانية، قائلاً «المقاومة مكرسة في القانون الدولي... سيكون أمراً غير منطقي بالنسبة إلى أي أيرلندي ألا يدعم المقاومة، وإلا لكان قد أنكر تحرر بلاده نفسه».

انعكس هذا التوجه في أعماله الكوميدية، إذ نشر مقاطع ساخرة تنتقد التغطية الإعلامية لمؤسسات غربية مثل BBC، وشبّه في أحد مقاطعه الشهيرة ردود الفعل الإسرائيلية في غزة بشخص «يحرق بيتاً كاملاً ليقضي على نحلة لدغته». ولم يقتصر نشاطه على المحتوى الرقمي، بل شارك ميدانياً في أسطول الصمود العالمي المتجه لكسر الحصار عن غزة عام 2025، وتعرض للاحتجاز مؤقتاً من قبل القوات الإسرائيلية قبل الإفراج عنه في وقت لاحق.

الفن في مواجهة نفوذ شركات التكنولوجيا

ما يحدث مع تادغ هيكي يدق ناقوس الخطر حول الدور التخريبي الذي تلعبه شركات التكنولوجيا الكبرى بوصفها حارساً لبوابة السردية الغربية وصديقاً منقاداً للنفوذ الإسرائيلي، خصوصاً عندما تتمكن الكوميديا من كسر جدار الرعب وتكشف جرائم الاحتلال، ما يدفع إسرائيل نحو الضغط المباشر على منصات مثل «ميتا» و«يوتيوب» لتعديل الخوارزميات وتوظيف سياسات «خطاب الكراهية» أو «دعم الإرهاب» كأدوات رقابية ذكية.

لقد وثّق كثير من التقارير الحظر المتكرر الذي طال الصور والمقاطع والنصوص التي تفضح الجرائم في غزة، بدءاً من تقييد وصول المنشورات الميدانية وحجب الوسوم، وصولاً إلى الإغلاق الكامل لحسابات ناشطين وفنانين.

هذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها هيكي لتهديد أعماله؛ إذ فقد فرص العمل التمثيلية في التلفزيون الأيرلندي والبريطاني، وتوقفت عروض مسرحية له، إضافة إلى تعرضه لتهديدات متواصلة. لكنه، كما أشار لا يندم على خياره: «أن تُحرَم من منصاتهم لأنك تدافع عن الإنسانية وتناهض الإبادة، فهذا وسام شرف. الخيار هو إما أن تستسلم لترهيبهم أو أن تقاوم».

خوض المعركة من منصات بديلة

ليس إغلاق قناة تادغ هيكي على «يوتيوب» مجرد إجراء تقني ضد صانع محتوى. إنه فصل جديد من معركة الرقابة الرقمية التي تديرها الشركات التكنولوجية لصالح إسرائيل لمحو الأصوات الحرة.

وأثار قرار يوتيوب تفاعلاً واسعاً بين متابعي هيكي والجمهور الداعم للقضية الفلسطينية عبر منصات التواصل، حيث وُجهت انتقادات إلى إدارة «يوتيوب» باتباع معايير مزدوجة واستخدام بند «دعم الإرهاب» لفرض رقابة على المحتوى الساخر والسياسي.

وردّاً على هذا الإجراء، أعلن هيكي عن استمرار إنتاجه الفني والسياسي ونشره عبر منصة التمويل الجماهيري المستقلة Patreon، إلى جانب منصات بديلة تتيح له التواصل المباشر مع الجمهور بعيداً عن قيود الخوارزميات وسياسات الحظر المفاجئ.

> مقاطع ساخرة واسكتشات سياسية تناولت الحرب على غزة والدعاية الإعلامية الغربية

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 20 آب 2026 العدد 5854

لا تعليق

فرّقهما نزاع المصالح وتجمعهما الأجندة الإبراهيمية

mtv و «الجديد»... أبلسة المقاومة أوّلاً

نزار نمر

صحيح أنّ قناتَي «الجديد» وmtv تُعتبران خصمين دائمًا ما صعّدتا الخطاب ضدّ بعضهما. غير أنّ تجانس الأجندة قد يجعلهما يتقاطعان في منتصف الطريق.

بعد سردية «حربَي الإسناد» التي تتكرّر على أكثر من قناة بما فيها المذكورتان، بات التركيز اليوم يتّجه أكثر نحو تصوير أنّ المقاومة أصبحت مجرّد أداة بيَد دولة أخرى. وبما أنّ مطلقي هذه السردية اتّهموا «حزب الله» دوماً بالارتهان لإيران، فإنّهم اليوم يضيفون حجّة مفادها أنّ القيادة السابقة للحزب كانت أكثر استقلالية والجديدة أكثر ارتهاناً، في محاولة لإسباغ إطار «منطقي» على ما يطلقونه.

برز التجانس بين mtv و«الجديد» يوم الإثنين الماضي، مع أخبار احتمال التصعيد الأميركي الإيراني وانعكاسه على الجبهة اللبنانية. ورد في مقدّمة نشرة mtv أنّ «الضوء الأحمر الثاني (بعد الأميركي) فإيراني. إذ إنّ طهران تطلب من «حزب الله» ألّا يوسع نطاق ردوده على «إسرائيل». فلعبتها التفاوضية تقضي ذلك، فيما «حزب الله» بالنسبة إليها ليس أكثر من ورقة تقرّر هي متى تستخدمها وكيف». أمّا «الجديد»، فقد أوردت في مقدّمتها: «على الرابط العضوي بين الجبهات، فإنّ ترامب يمسك بأوّل الخيط الإسرائيلي، و«حزب الله» بيَد إيران كجهاز الـ«ريموت كونترول» تتحكّم في قراراته وما بينهما».

على بالي

أسعد أبو خليك

شوقي بزيع زار دمشق أخيراً بدعوة من النظام السوري الجديد حيث ألقى قصيدة «جبل الباروك» عن كمال جنبلاط. نوَّه النظام الجديد بمواقف بزيع ضدّ النظام البعثي وضدّ حزب الله. لكنْ في كلمته في حفل إطلاق مذكّرات وليد جنبلاط، أوضح بزيع أنّه أصرَّ على القول إنّه، بالرغم من معارضته أو عدائه للحزب، نوَّهَ بروح المقاومة مستعيداً، طبعاً، ذكرى «جمّول». نستطيع أن نُطلق اسماً على تكتّل جديد يجمع كلّ المثقّفين والكتّاب والشعراء اللّبنانيّين (مع استثناءات قليلة) لأنّ مواقفهم متطابقة. ولماذا تكون هذه المواقف نسخة طبق الأصل عن مواقف الأنظمة الخليجيّة؟ بزيع الذي نذكُره يساريّاً وثائراً يكتب هذه الأيّام في جريدة «الشرق الأوسط» حيث قرأتُ له أخيراً (في حمأة الحرب على الجنوب) مقالة عن أرز لبنان. وجدتُ أنّ هناك مسافة تفصل بين «أيمن» والتسبيح بحمد أرز لبنان. ثم: أراد بزيع أن يشدّد على اختلافه مع الحزب الإسلامي باسم العلمانيّة أمام ممثّلي النظام الذي تأسّس على عقيدة «القاعدة»؟ ألم يجد بزيع مفارقة في ذلك؟ هو أراد أن يفصل بين نفسه وبين الحزب بحُكم ولائه لإيران لكنّه فعل ذلك في حضرة نظام أحمد الشرع. لم يعد هناك مَن يجرؤ بين مثقّفي لبنان ومثقّفاته على إبداء رأي يتعارض ولو قليلاً مع مواقف أنظمة الخليج. الخليج هو الذي يحدِّد المواقف. قبل حرب 1990، كان هناك مجال أوسع: بعض المثقّفين كان يدين بالولاء للنظام اللّيبي أو العراقي وبخاصّة أنّ النظامَين المذكورَين كانا يموِّلان وسائل إعلام في لبنان وفي أوروبا. كان هناك مجال للتعارض والتمايز. القضاء على النظام اللّيبي والعراقي فرض خطّاً سياسيّاً واحداً يتبعه كلُّ المثقّفين والشعراء والزجّالين والكتّاب. نحن في عالم الرأي الواحد لا غير. ومن المفهوم أن يؤيّد بزيع الانتفاضة ضدّ النظام السوري في 2011 (قبل التسلّح) لكنّه انتقد أيضاً سلوك «المعمّمين» الداعشي و«الاستزلام» (في حديث مع نشرة معادية للحزب ومُمَوَّلة من الغرب). أليست الداعشيّة أقرب إلى النظام الجديد من الحزب؟ ثم: الاستزلام؟ هل هناك استزلام أكثر شيوعاً من الاستزلام للنفط؟

المفكرة

«مبروك التحرير»: ماذا تغيّر في كفرحمام؟

■ كيف عاشت القرى الجنوبية الحدودية بعد الانسحاب الإسرائيلي؟ وكيف انعكس واقع الاحتلال على يوميات هذه القرى؟ هذا ما يرويه فيلم «مبروك التحرير» للمخرجة داليا فتح الله، الذي يعرضه «نادي لكل الناس»، بالتعاون مع جمعية «السبيل»، يوم الإثنين 24 آب (أغسطس) في المكتبة العامة لبلدية بيروت، على أن يلي العرض حوار مع المخرجة.

يتابع الفيلم، الذي صُوّر على مدى 18 شهراً، حياة قرية كفرحمام الحدودية بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، متوقفاً عند التحولات التي طرأت على العلاقات بين عائلات القرية بعد سنوات الاحتلال. ومن خلال هذه السيرة المحلية، يبحث العمل في أسئلة المصالحة والعيش المشترك، وإمكان بناء سلام داخلي في منطقة لا تزال تعيش تحت خطر إسرائيلي دائم، إضافة إلى الذاكرة والهوية التي ستنتقل إلى الأجيال المقبلة.

الفيلم هو العمل الوثائقي الأول لفتح الله، وقد نال ترشيحات في عدد من المهرجانات الدولية، بينها مهرجان «سينما دو رييل» في باريس. كما عملت المخرجة لاحقاً على أفلام وثائقية تتناول الحرب والعائلة والذاكرة.

«مبروك التحرير»: الإثنين 24 آب - الساعة السابعة مساءً - «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو). للاستعلام: 03/888763

كنفاني ودرويش تحت «خيمة» الشعر

■ إحياءً للذكرى الرابعة والخمسين لاستشهاد الأديب غسان كنفاني وذكرى رحيل الشاعر محمود درويش، ينظّم نادي «قاف» للكتاب مهرجاناً شعرياً بعنوان «الشعر خيمتنا الأخيرة»، يوم السبت 22 آب (أغسطس) في مركز النادي في طرابلس، في أمسية تستعيد حضور الشاعرين في الذاكرة الثقافية الفلسطينية والعربية، وتفتح مساحة لقراءات شعرية معاصرة. يشارك في المهرجان الشعراء والكتّاب محمد إقبال حرب، ودرّية فرحات، ووفاء الأيوبي، وباسل عبد العال، وسعد الدين شلق، وشادي عبيد، فيما تتولى روزانا السيد بغدادي تقديم الأمسية. وإلى جانب القراءات الشعرية، تتخلل البرنامجَ فقرة إنشادية بصوت الفنان علاء المصري، ورسم مباشر للفنانة التشكيلية فاطمة السيد، في لقاء يجمع الشعر بالموسيقى والفن التشكيلي.

«الشعر خيمتنا الأخيرة»: السبت 22 آب - الساعة 4:30 عصراً - «مركز نادي قاف للكتاب» (طرابلس) للاستعلام: quafreadingclub.com

حكاية إنسانية تبدأ بطلب اعتقال

■ في ليلة باردة وتحت ضوء شارع وحيد، يتصل رجل بشرطة البلدية سبعين مرة، طالباً منها الحضور واعتقاله. لا جريمة ارتكبها ولا خطر يهدد أحداً؛ كل ما في الأمر أنه لم يعد يملك مكاناً يذهب إليه. لكن وصول الشرطي يكشف أن هذا الطلب العبثي يخفي وراءه حاجة إنسانية أكثر تعقيداً، ويحوّل سوء التفاهم الأول إلى لقاء غير متوقع بين رجلين يحمل كل منهما جراحاً لا تظهر للعين.

من هذه الفكرة تنطلق مسرحية «أمان ترللي»، التي تضع شخصيتين في مواجهة تكشف تدريجياً هشاشتهما ووحدتهما وما يختبئ خلف السلوكيات غير المألوفة. تعرض المسرحية اليوم، على خشبة مسرح District 7 في الجميزة. بين المواقف الساخرة واللحظات الإنسانية، يفتح العمل مساحة للتفكير في العزلة والحاجة إلى الأمان، وفي الطرق التي يحاول بها الإنسان طلب المساعدة حين يعجز عن التعبير عنها مباشرة. المسرحية من كتابة وإخراج مايا ب. سعيّد، وتمثيل طارق تميم (الصورة) وسامي حمدان، فيما يتولى يوري مرقدي التأليف الموسيقي.

«أمان ترللي»: اليوم - الساعة 8:30 مساءً - «Dis-trict 7» (الجميزة). للاستعلام: 81/233144

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com